جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية

The Extent of the Commercial Kuwaiti Banks' Compliance in Applying the Fair Value Standards on Assets and Liabilities.

إعداد الطالب

منصور فيحان دعسان المطيري

الرقم الجامعي 400910460

إشراف

الدكتور علي اللايذ

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

2011

التفويض

أنا منصور فيحان دعسان المطيري أُفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاســـــم: منصور فيحان دعسان المطيري

التاريـــخ: 23 / 11 / 2011

التوقيـــع: منصور المطيري

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: **مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.**

وقد أجيزت بتاريخ 23 / 11 / 2011

الاسم	أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد الناصر إبراهيم نور	رئيساً	.....
الدكتور علي اللايذ	عضواً ومشرفاً	.....
الأستاذ الدكتور احمد حسن ظاهر	ممتحنا خارجياً	.....

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، وأتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور علي اللايذ الذي كرّمني بالإشراف على هذا الجهد طيلة فترة إعداده، حيث كان لنصائحه القيّمة الأثر الأكبر في إخراج هذه الرسالة بالشكل المطلوب.

كما أتقدم بجزيل الامتنان والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة في جامعة الشرق الأوسط على حسن المعاملة وطيبها، والشكر موصول كذلك للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والأستاذ الدكتور أحمد ظاهر على جهودهم الطيبة، كما أشكر الأساتذة الذين قاموا بتحكيم الاستبانة، وكل من قدم لي المساعدة في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة ، فلهم جزيل الشكر وكل التقدير والامتنان.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل على جهودهم الطيبة في رعاية طلبة الجامعة.

الإهداء

إلى وطني العزيز: الكويت

إلى صاحبة القلب الكبير النابض بالحياة والمفعم بالحب والحنان رمز العطاء والطهر النابض في قلبها، عهدي لك أن لا أنسى فضلك شموعا أضاءت درب حياتي الطويل

والدتي الحبيبة

إلى الإنسان الذي لم أجد عبارات تجزيه حقه بالتقدير والاحترام, الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح فكان على الدوام سنداً وقدوة ومعلماً

والدي الحبيب

إلى الذكريات وأحلام الطفولة الجميلة وشفافيتها جمعتنا مسراتها وعشنا أيامها قلبا نابضا لنمضي في دروب الحياة بعيدا ونعود نلتقي في يوم الوفاء أهديهم محبتي وإخلاصي

أشقائي وشقيقاتي

إلى زينة الحياة الدنيا وبلسمها وبرعم شوقها وأمل المستقبل بقربهم أحيا وأشعر بجمال الحياة حقيقة راسخة على مر الأيام, الذين قرأت بعيونهم كلمات جددت آمالي في الحياة

أبنائي وبناتي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
عنوان الرسالة	أ
تفويض الجامعة	ب
إجازة الرسالة	ح
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
الملخص باللغة العربية	ك
الملخص باللغة الإنجليزية	م
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1-1 المقدمة	2
1-2 مشكلة الدراسة	3
1-3 أهداف الدراسة	7
1-4 أهمية الدراسة	8
1-5 فرضيات الدراسة	9
1-6 حدود الدراسة	10
1-7 المصطلحات الإجرائية	10
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
2-1 تمهيد	14
2-2 مفهوم القيم العادلة	15
2-3 الأسباب الموجبة لمحاسبة القيمة العادلة	19
2-4 معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة	22
2-5 اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية	24

2-6 التغيرات المتعلقة الاعتراف بقياس تقديرات القيم العادلة	31
2-7 التغيرات المتعلقة بالعرض والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة	33
2-8 تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية	36
2-9 الدراسات باللغة العربية	42
2-10 الدراسات باللغة الانجليزية	50
2-11 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	53
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
3-1 منهج الدراسة	56
3-2 وحدة التحليل	57
3-3 مجتمع الدراسة والعينة	57
3-4 المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة	59
3-5 أدوات الدراسة	67
3-6 صدق وثبات الأداة	68
3-7 المعالجة الإحصائية	69
3-8 إجراءات الدراسة	70
الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية	
4-1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	74
4-1-1 نتائج التحليل الخاصة بالاعتراف المحاسبي للقيم العادلة	74
4-1-2 نتائج التحليل الخاصة بالإفصاح المالي للقيم العادلة	78
4-2-3 نتائج التحليل الخاصة بقياس الاستثمارات للقيم العادلة	82
4-2-4 نتائج التحليل الخاصة بعرض الاستثمارات للقيم العادلة	86
4-2 اختبار الفرضيات	
4-2-1 اختبار الفرضية الأولى	91
4-2-2 اختبار الفرضية الثانية	92
4-2-3 اختبار الفرضية الثالثة	94
4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة	95

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	
5-1 الاستنتاجات	98
5-2 التوصيات	101
المراجع والملاحق	
المراجع باللغة العربية	107
المراجع باللغة الأجنبية	112
ملحق استبانة الدراسة	114
أسماء محكمي الاستبانة	119

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (2-1)	الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة	54
الجدول (3-1)	مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	58
الجدول (3-2)	توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب المؤهل العلمي	59
الجدول (3-3)	توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب سنوات الخبرة	61
الجدول (3-4)	توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب التخصص	62
الجدول (3-5)	توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققي الحسابات حسب الشهادات المهنية	64
الجدول (3-6)	توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين حسب المسمى الوظيفي	65
الجدول (3-7)	توزيع عينة الدراسة من مدققو الحسابات حسب المسمى الوظيفي	66
الجدول (3-8)	اختبار مقياس الاستبانة	67
الجدول (3-9)	مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	68
جدول (3-10)	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير	69
الجدول (4- 1)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة (المديرون الماليون)	74
الجدول (4- 2)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة (مدققو الحسابات)	76
الجدول (4- 3)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الإفصاح المالي للقيم العادلة (المديرين الماليين)	78
الجدول (4- 4)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الإفصاح المالي للقيم العادلة (مدققو الحسابات)	80
الجدول (4- 5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير قياس الاستثمارات للقيم العادلة (المديرين الماليين)	82

الجدول (4- 6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الاستثمارات للقيم العادلة (مدققو الحسابات)	84
الجدول (4- 7)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الاستثمارات للقيم العادلة (المديرون الماليون)	86
الجدول (4- 8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الاستثمارات للقيم العادلة (مدققو الحسابات)	89
الجدول (4- 9)	نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى	91
الجدول(4- 10)	نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية	93
الجدول(4- 11)	نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة	94
الجدول(4- 12)	نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة	95

الملخص باللغة العربية

مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية

إعداد

منصور فيحان دعسان المطيري

إشراف

الدكتور علي اللايذ

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك التجارية واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية، وكذلك مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة خطية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

2- أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

3- أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

4- أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها:

1- استمرار البنوك التجارية الكويتية في الالتزام بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة كونها تنهض من مستوى الإفصاح والإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية

2- ضرورة الاهتمام بفهم عمليات البنك المختلفة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر لتحديد قياسات وإفصاحات تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات المالية لتحديد طبيعة إجراءات التدقيق وتوقيتها ونطاقها.

3- ضرورة إدراك أهمية القيمة العادلة لما لها من انعكاسات جيدة على البنك.

4- استمرار البنوك التجارية الكويتية في الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

Abstract

The Extent of the Kuwaiti Banks' Compliance in Applying the Fair Value Standards on Assets and Liabilities.

Prepared by

Mansour Almutairi

Supervised By

Dr. Ali Al-laueth

The present study aimed at identifying the extent of the banks' compliance and its response to applying the fair value standards on assets and liabilities in Kuwait from the point of view of financial managers in commercial banks and certificated public accountants offices in Kuwait. To achieve this goal, the researcher dealt with two kinds of data, the primary and the secondary ones. That data was collected through field study and a questionnaire.

The study has arrived at a number of findings:

1) The Kuwaiti commercial banks are committed to applying the accountant confession of fair value on assets and liabilities.
2) The Kuwaiti commercial banks are committed to applying financial clarity of fair value on assets and liabilities.
3) The Kuwaiti commercial banks are committed to applying investment measurement on of fair value on assets and liabilities.
4) The Kuwaiti commercial banks are committed to applying the investment offer on of fair value on assets and liabilities.

In light of the findings, the following recommendations were offered:

1) The Kuwaiti commercial banks should keep going on applying the fair value standards since it raises the level of financial clarity and notification from being a mere of historical financial information to modern financial information that reflects the economical reality.
2) The necessity of taking care of understanding the different bank processes and control activities of relation. And also evaluating the dangers to determine the measurements and clarity of fair value estimation when checking the financial data to determine the nature, timing and zone of auditing procedures.
3) The necessity of recognizing the importance of fair value due to its good reflects on the bank.
4) Kuwaiti commercial banks continuity in applying the fair value standards on assets and liabilities.

الفصل الأول

الإطـــار العام للدراسة

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 حدود الدراسة

7-1 المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

الإطـــار العام للدراسة

1-1 المقدمة

نتيجة للانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة، شـــهدت نهاية الثمانينات من القرن العشرين تزايداً في الآراء المؤيدة لاتجاه المحاسبة على أســـاس القيم العادلة، وخاصة لبنود الموجودات والاستثمارات المالية التي تسمى "بالقيمة السوقية"، وتمشيا مع هذا الاتجاه المتنامي نحو القيمة العادلة، صدرت العديد من المعايير التي تلـــزم الشركات بتقييم بعض أنواع الاستثمارات على أساس القيم العادلة.

وفي زمن سادت فيه العولمة وزالت القيود والحدود التقليدية، فإن الدول تتجه نحو الارتباط ببعضها، ومجال المحاسبة يدور في نفس الفلـــك فهـــي ميـــدان آخـــر للانفتـــاح والانصهار، ومسايرة التكتلات التي تتسم بالعالمية، سواء كان ذلـــك لأســـباب داخليـــة أو خارجية، فإنها أصبحت في حكم الحتمية التي لا مفر منهـــا، وإن الانفتـــاح المتعلـــق بالمجال المحاسبي هو الذي يلبي احتياجات أكثر من طرف (عوض، 2004، ص22).

ومنذ نشأ علم المحاسبة والتكلفة التاريخية هي الطريقة المستخدمة في قياس القيم المالية، التي تظهر في الميزانيات العمومية وبيانات الدخل، ثم اتجه المحاسبون إلى استخدام عدد من الأسس في قياس البيانات المالية مثل التكلفة الجارية، القيمة الحالية، القيمة السوقية وغيرها، ونظرا لفشل مفهوم التكلفة التاريخية في توفير معلومات وبيانات ذات نوعية، بدأ استخدام عدد من الأسس المختلفة للقياس ولدرجات مختلفة وضمن

تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية (التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقق، القيمة الحالية، القيمة السوقية)، ثم أخذت التوجهات نحو إظهار الميزانيات العمومية وبيانات الدخل وفقا للمفهوم الاقتصادي المبني على استخدام القيمة العادلة (الخوري، 2007، ص 7).

لذلك فقد أخذت المقاييس والإفصاحات المستندة إلى القيمة العادلة، في الانتشار بشكل كبير في إطار الإبلاغ المالي، وفي التطبيق العملي المحاسبي، حيث أنها قد تحدث في البيانات المالية بعدد من الطرق أو المداخل (التكلفة- السوق – الدخل) أو استخدام (السعر المعلن – تقنية التقييم)، وبالتالي قد تؤثر على تحديدها وقياسها، ومن ثم الإفصاح عنها سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي أو ضمن السياسات المحاسبية.

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة الكويتية لمواكبة ديناميكية التطورات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد نحو العالمية، وتدويل بورصة الأوراق المالية، فقد اعتمدت معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، فيما يتعلق باستخدام تقديرات القيم العادلة في التطبيق المحاسبي على البيانات المالية للبنوك بالتعاون مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الكويتيين والقطاعات الاقتصادية الأخرى في دولة الكويت.

1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها

أصبح من الواضح أنه في ظل المحاسبة التقليدية فإن القيم المالية في قائمة المركز المالي وفي بيان الدخل لا تقدم جواباً كافياً للإيفاء بضرورات المستثمرين وحاجاتهم لاتخاذ

القرارات الاقتصادية المناسبة المستندة إلى معلومات عادلة تعكس الوقائع الاقتصادية، ذلك لأن البيانات المالية تسجل الماضي ولا تأخذ الحاضر والمستقبل في الاعتبار.

ثم جاء مفهوم القيمة العادلة لتضييق الاختلاف بين القيمة الاقتصادية والقيمة المحاسبية وساعدت أن تتلاقى المفاهيم حول القيمة بين الاقتصاديين والمحاسبين. إذ إن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل.

وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة. إذ يستند هذا التطور الكبير إلى قاعدة إن الإبلاغ المالي للأغراض العامة يتطلب إعداد بيانات مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية.

وبما أن اعتماد الكلفة التاريخية أساسا للقياس للأدوات المالية يشوه ما تعكسه البيانات المالية، وذلك لأن إظهار الأدوات المالية بكلفتها التاريخية بالرغم من أن قيمتها السوقية أعلى من الكلفة التاريخية، الأمر الذي يعني أن هنالك أرباحا متحققة ولكن غير معترف فيها، ولا تظهر في البيانات المالية، وأن الأرباح سوف تتحقق عند بيعها وقد تكون في سنة غير تلك السنة التي حدثت فيها، هذا بجانب إن الخسارة يتم الاعتراف بها قبل تحققها، مما يعني عدم التماثل في معالجة الربح أو الخسارة. إن هذا المفهوم التقليدي يمثل خروجاً عن القياس المحاسبي السليم، ويشوه البيانات المالية، وتؤثر على مدى المنفعة منها وملاءمتها للقارئ البيانات المحاسبية، وكذلك على سلامة الشفافية فيها.

من هنا برزت مشكلة هذه الدراسة التي تتلخص بشكل أساسي في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك المديرين الماليين في البنوك التجارية؟

عناصر مشكلة البحث

ولتحقيق الغرض من الدراسة قام الباحث بطرح عدد من الأسئلة الفرعية وكما يلي:

السؤال الأول: ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت؟

السؤال الثاني: ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر المديرين الماليين في البنـــوك التجارية؟

السؤال الثالث: ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت؟

السؤال الرابع: ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية؟

السؤال الخامس: ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت؟

السؤال السادس: ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية؟

السؤال السابع: ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت؟

السؤال الثامن: ما مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق عـرض الاسـتثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر المديرين المـاليين فـي البنوك التجارية؟

1-3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مدى التزام البنوك التجارية واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولـة الكويـت، وإمكانيـة الاستفادة منها في هذه البنوك لتكون قادرة على التعاطي مع هذه المعايير، وذلـك من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة فـي دولـة الكويت، وكذلك المديرين الماليين في البنوك التجارية.

2- إلقاء الضوء على واقع البنوك التجارية فيما يتعلق بتطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت.

3- إمكانية الوصول إلى نتائج يمكن في ضوئها تقديم التوصيات المناسبة لتجنـب مخاطر استخدام تقديرات القيمة العادلة عند تدقيق البيانات المالية في البنوك، وفتح أفاق جديدة للدراسات المستقبلية.

4- التعرف على اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية، وبيان انعكاسات استخدام تقديرات القيم العادلة في المحاسبة على أداء مهمة التدقيق.

1-4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أن الأخذ بتقديرات القيم العادلة كأساس للمحاسبة يعني عدم الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر (التحفظ) الذي يؤمن به مجتمع الأعمال الكويتي بسبب مخاطر التقلب في الأداء الاقتصادي المرتبط بأسعار النفط العالمية، ومحدودية المنتجات المصرفية، وضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتقييد النشاطات الاستثمارية، لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال النظر إلى الأمور التالية:

1- إنها تسلط الضوء على البنوك التجارية الكويتية، وترفد القائمين عليه بالملاحظات والتقييم المناسب الذي ينعكس على تطوير أدائه في المستقبل للحفاظ على دوره في تحقيق الاستقرار المالي.

2- إمكانية إضافة قدر من المعلومات حول دراسة مدى التزام البنوك التجارية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت، من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك المديرين الماليين في البنوك التجارية.

1-5 فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أنه:

لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

وقد انبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية وكما يلي:

الفرضية الأولى:

HO1 لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

الفرضية الثانية:

HO2 لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

الفرضية الثالثة:

HO3 لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

الفرضية الرابعة:

HO4 لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

1-6 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على آراء مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت المرخصة والمسموح لها بمزاولة المهنة، وكذلك المديرين الماليين في البنوك التجارية.

2- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر نيسان 2011 وحتى تشرين الأول 2011.

1-7 المصطلحات الإجرائية

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة وكما يلي:

القيمة العادلة:

هي المبلغ الذي يتم مقايضة الأصل به، أو تسوية الالتزام المالي بين الأطراف الراغبة والمطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري (معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي رقم39).

الاستثمار:

التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه في القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك النقص

المتوقع في قوتها الشرائية بفعل عامل التضخم بالإضافة إلى توفير عائد معقول يناسب مع عنصر المخاطرة المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات (مطر، 2009، ص20).

الإفصاح المحاسبي:

هي المعلومات الإيضاحية المقدمة مع البيانات المالية سواء في شكل إيضاحات أو جداول مرفقة أو في صلب البيانات نفسها وتعد جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات (المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2010، ص97).

قياس الاستثمارات:

تقييم الاستثمارات على أساس معايير موضوعة مسبقا لاستثمارات فعالة(المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2010، ص470).

الإبلاغ المالي:

هو إعداد الشركات لبياناتها المالية وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة وتوصيلها إلى مستخدميها من أجل اتخاذ قرارات استثمارية أو ائتمانية أو أية قرارات مماثلة (زيود، وآخرون،2006، ص 204).

الملائمة:

تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية من خلال المساعدة في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم السابقة (المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2010، ص354)

الموثوقية:

تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء المهمة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها لتمثيل ما تقصده أو ما يتوقع أن تمثله بأمانة (المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2010، ص354).

الموجودات (الأصول):

هي مجموع الموارد التي يملكها البنك وتعود عليه بفائدة اقتصادية مثل الأراضي والمباني والمعدات والحسابات المدينة والنقد (المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2010، ص225).

المطلوبات (الالتزامات):

هي المبالغ التي يلتزم بها البنك ويدين بدفعها في موعد محدد أو معقول إلى الدائنين والمالكين (المجمع العربي للمحاسبين القانونين، 2010، ص221).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم القيم العادلة

2-3 الأسباب الموجبة لمحاسبة القيمة العادلة

2-4 معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة

2-5 اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية

2-6 التغيرات المتعلقة الاعتراف بقياس تقديرات القيم العادلة

2-7 التغيرات المتعلقة بالعرض والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة

2-8 تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية

2-9 الدراسات باللغة العربية

2-10 الدراسات باللغة الانجليزية

2-11 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطـار النظري

2-1 تمهيد

تتميز بيئة الأعمال المعاصرة بحدوث العديد من الأزمات التي تتعرض لها المنظمات ولعل أبرزها انهيار شركة Enron، التي تبعها طرح العديد من التساؤلات حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في تلك الأزمات. وكان من نتائجها ارتفاع مخاطر الأعمال للمدقق، من خلال ارتفاع المخاطر المحتملة للتقاضي، والجزاءات التي تفرضها الهيئات الخاصة والعامة في ضوء التشريعات الجديدة، والتطبيق الصارم للقواعد الموجودة، وزيادة تعقيد طبيعة الأعمال التي تخضع للتدقيق، وتنوع الخدمات التي يقدمها مدقق الحسابات. يضاف إلى ذلك، تعاظم المنافسة بين مدققي الحسابات في ظل العولمة وتطبيق اتفاقية الجات(عوض، 2004، ص17).

وقد فرضت متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة والأزمات التي حدثت فجـوة فـي مصداقية المعلومات المحاسبية، الأمر الذي دفع المنظمات المهنيـة إلـى تـشكيل لجـان وإصدار تقارير لتحديد أسبابها وعوامل تقليل آثارها. وقد تضمن التقرير الـصادر عـن الاتحاد الدولي للمحاسـبين IFAC (International Federation of Accountants)

حول إعادة الثقة بالتقرير المالي ومصداقية المعلومات المحاسبية، توصيات بضرورة بناء فعالية التدقيق، من خلال إعطـــاء الاهتمـــام الرئيـــسي علـــى عمليـــات الرقابـــة علـــى جودتها(IFAC, 2006).

2-2 مفهوم القيم العادلة

نظريا لا يوجد – حتى الآن- اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين عن مفهوم أو تفسير محدد للقيم العادلة أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وذلك عند استخدام أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط)، وذلك بالإضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات أو القرارات الاقتصادية.

يعرف IASB (International Accounting Standard) القيمة العادلة (IFRSs, 2006) بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتم مبادلة الأصل به، أو تسديد التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت أو في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين.

بينما يعرفها FASB (Federal Accounting Statement No.141) بأنها المبلغ الذي يمكن به شراء أصل أو بيعه أو تحمل التزام أو تسديده في صفقة جارية بين أطراف راغبة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية.

ويشير (الخوري، 2007، ص 2) مفهوم القيمة العادلة يقسم إلى قسمين هما:

1- قيم تستند إلى السوق وهي القيمة السوقية، أي الأسعار المعلنة في سوق نشط، والقيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

2- قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي القيمة من الاستعمال، القيمة القابلة للاسترداد، القيمة الاستبدالية، قيمة المنشأة المستمرة، وقيمة التصفية.

تبنى القيم العادلة على العوامل التالية:

1- وجود سوق نشط يتعامل في أصناف متجانسة، وأسعار متاحة للجميع.

2- أطراف غير ذوي علاقة راغبة ومطلعة.

3- ظروف طبيعية.

4- تقدير المبلغ المناسب باستخدام أساليب مختلفة وفقا للسوق النشط أو غير النشط.

5- في حالة عدم وجود سوق نشطة Not active فيكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف ونتائج أساليب التقييم، وتشمل الأساليب الفنية للتقييم، بالإضافة إلى استخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجاري بين الأطراف الراغبة والمطلعة على النماذج التالية:

(IASB, IAS No.39, AG7)

أ- نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم Discounted cash flow analysis.

ب- نماذج تسعير الخيار Option pricing models .

وإذا كان هناك أسلوب تقييم مستخدم بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأداة وتبين أن ذلك الأسلوب يقدم تقديرات موثوقة Reliable estimates للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية Actual market transactions يستخدم ذلك الأسلوب.

وفي السياق نفسه ذكر (IFAC, 2006) (International Accounting Standard) أنه بالنسبة للعوامل المؤثرة في اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التقييم (حالة عدم وجود سوق غير نشط) الذي يتم الاستناد إليه لتقدير القيمة العادلة للأداة المالية فقد أشار التطبيق رقم 82 لمعيار التدقيق الدولي رقم 39 إلى أن القيمة العادلة للأداة المالية تستند إلى العوامل التالية:

1- القيمة الزمنية للنقود The time value of money أي الفائدة بالسعر الأساسي التي تشتق من أسعار السندات الحكومية أو سعر الفائدة المعروض من البنوك أو السعر الخالي من المخاطر.

2- مخاطر الائتمان Credit risk ويمكن اشتقاقها من أسعار السوق الملحوظة أو من أسعار الفائدة الملحوظة التي يحملها المقرضون.

3- أسعار صرف العملة الأجنبية Foreign currency exchange prices ويمكن الوصول إليها من المنشورات اليومية.

4- أسعار السلع Commodity prices.

5- أسعار أدوات حقوق الملكية Equity prices ويمكن الحصول عليها من السوق الملاحظة أو استخدام الأساليب التي تقوم على أساس القيمة الحالية لتقدير سعر السوق الحالي للأدوات التي ليس لها أسواق ملحوظة.

6- التقلبات Volatility وهي مقدار التغيرات المستقبلية في أسعار الأدوات المالية أو البنود الأخرى، ويمكن تقديرها على أساس بيانات السوق التاريخية Historical market data أو استخدام التقلبات المتضمنة في أسعار السوق الحالية.

7- مخاطر الدفع المسبق Prepayment risk ومخاطر التنازل Surrender risk ويمكن تقديرها على أساس البيانات التاريخية، مع مراعاة ألا تكون القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن التنازل عنه من قبل الطرف المقابل أقل من القيمة الحالية للمبلغ المتنازل عنه (IASB, IAS No.39, Para.49).

8- تكاليف خدمة الأصل أو الالتزام المالي Servicing costs for a financial asset or financial liability ويمكن تقدير هذه التكاليف باستخدام المقارنات مع الأتعاب الحالية التي يحملها المشاركون الآخرون في السوق، وإذا كانت التكاليف مهمة وتوجد تكاليف مقارنة يجب على المصدر أن يأخذها بعين الاعتبار أثناء تحديد القيمة العادلة، ومن المرجح أن تساوي القيمة العادلة في بداية الحق التعاقدي بالأتعاب المستقبلية تكاليف الإنشاء المدفوعة لها، ما لم تكن الأتعاب المستقبلية والتكاليف ذات العلاقة خارج حدود القابلية للمقارنة في السوق Out of line with market comparables.

3-2 الأسباب الموجبة لمحاسبة القيمة العادلة

لقد فرضت المظاهر والأحداث المترابطة التي شهدها العالم في نهاية الألفية الثانية والمتمثلة في ظهور العولمة، هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز عبر الحدود القطرية لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية، كذلك تطور الأسواق المالية وترابطها إلى حد أنه إذا ما أصاب أحدها حدث ما استجابت إليه الأسواق المالية الأخرى (الخوري، 2007، ص 2).

وقد أوجبت هذه المظاهر والمستجدات على المهنة أن تكون على مستوى تتمكن فيه تلبية حاجات العولمة وما أفرزته من تطورات، لها أبعاد تستوجب من واضعي السياسات أن يأخذوا برد الفعل المناسب تجاه العولمة، مع أن بعض الجهات المهنية قد بدأت باتخاذ ردود أفعال سريعة تجاه الأبعاد المختلفة لتلك المظاهر لتدارك آثارها على مهنة المحاسبة، وعلى رأس تلك الجهات المهنية هو الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الذي سعى من خلال المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد IAASB لإدخال بعض التعديلات وإعادة الصياغة على العديد من إصداراته المهنية، من خلال مشروع المعايير الدولية الجديد في عام 2009 الذي أطلق عليه مشروع الوضوح Clarity project لزيادة وضوح وإزالة الغموض عن المعايير الدولية.

كما فرضت التغيرات في بيئة الأعمال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كذلك الأزمات التي أحدثت فجوة في مصداقية المعلومات المحاسبية، الأمر الذي دفع المنظمات المهنية إلى تشكيل لجان وإصدار تقارير لتحديد أسبابها وعوامل تقليل

آثارها. وفي هذا الشأن تضمن التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation for Professional Accountants:IFAC) . والخاص بإعادة الثقة بالتقرير المالي ومصداقية المعلومات المحاسبية، توصيات بضرورة بناء فعالية التدقيق، من خلال إعطاء الاهتمام الرئيسي لعمليات الرقابة على عملية التدقيق.

وقد تزامن ذلك أيضاً مع تعاظم المسؤوليات لهيئات الرقابة الحكومية والدعوات إلى تطوير تنظيم حكومي قوي ومناسب لمهنة المحاسبة القانونية، وإلى الإشراف على جودة عمل المدققين، وذلك بعد هذا الكم من المشاكل والفضائح المالية التي أصابت عدداً من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، وأدت إلى انهيارها بسبب ضعف الحاكمية فيها أو قصور أو إساءة لاستخدام المبادئ المحاسبية، وذلك مثل شركة انرون وورلدكم وغيرها، التي تبعها طرح العديد من التساؤلات حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في تلك الأزمات (عوض، 2004، ص16).

ويشير (الخوري، 2007، ص 2) إلى أن هذه التطورات والطفرات الاقتصادية والمعرفية نتج عنها ابتداع منتجات جديدة منها الأدوات المالية من أسهم شركات وسندات وشهادات إيداع وبنود أخرى لموجودات ومطلوبات أخرى متنوعة كما تم استخدام المشتقات المالية منها عقود عملات آجلة، عمليات مقايضة، حقوق الخيارات، ومستقبليات، حيث تطلب هذا التوسع والتشعب في استعمال الأدوات المالية إلى تطوير وسائل لإدارة المخاطر المالية من اجل تحديدها والتحوط لها وتخفيف آثارها.

لقد أصبحت البيانات المالية قاصرة عن إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفق الحقائق الاقتصادية، مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها، نظراً لأن

المعلومات المالية فيها لا تستند إلى معطيات اقتصادية موضوعية تتعلق بالأدوات المالية والاستثمارات العقارية والمحاسبة الزراعية ومحاسبة التأمين، هذا بجانب أن واضعي المعايير المحاسبية في الدول المختلفة كانوا يتفاوتون في التعاطي مع هذا الموضوع وبرزت اختلافات عديدة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية حول هذه المواضيع، علماً بأن المعايير المحاسبية في بريطانيا كانت تخلو من أي محاسبة للقيمة العادلة للأدوات المالية (الخوري، 2007، ص 3).

ولهذه الأسباب وغيرها فقد أصبح من الضروري إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس الكلفة لعدد من الموجودات، وفي تحقق الإيرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر وهي فرضيات محاسبية أساسية استقرت عبر عقود من الزمن ومسلمات محاسبية لم يتم الخروج عنها.

وترى (عوض، 2004، ص16) أن هذه الأحداث والتطورات دفعت إلى تشكيل مجموعة عمل في أواخر الألفية الثانية لدراسة هذا الموضوع، وتقديم مقترحات لمعايير محاسبة القيمة العادلة، وضمت هذه المجموعة أعضاء وخبراء من دول متعددة، وتوصلت هذه اللجنة إلى أن اتباع القيمة العادلة هو أكثر ملاءمة لأغراض الإبلاغ المالي وأن الالتزامات الطارئة والارتباطات المالية المتعلقة بالأدوات المالية بما فيها المشتقات المالية التي تظهر خارج قائمة المركز المالي يجب تقديرها بموجب قيمتها العادلة، وإدخالها في الميزانية العامة بدلاً من أن تبقى في حسابات متقابلة خارج قائمة المركز المالي.

وفعلا بدأت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في العام 1989 في مشروع محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالاشتراك مع معهد المحاسبين الكندي وتمخض هذا المشروع عن إصدار معيارين محاسبيين دوليين هامين هما:

1-المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) المتعلق بالعرض والإفصاح الذي بدا سريان مفعوله اعتباراً من عام 1996.

2- المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) المتعلق بالاعتراف والقياس الذي بدا سريان مفعوله اعتباراً من عام 2001.

2-4 معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة

إن أهداف البيانات المالية هي تقديم معلومات مفيدة ومناسبة للأطراف المستفيدة منها في المجتمع، والتي تعتمد على البيانات المالية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية ولما كان يفترض في البيانات المالية أن تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكل إليها إداراتها والتصرف بها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة، فإنه والحالة هذه لابد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة، لأنها أكثر نفعا وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من الكلفة التاريخية.

نتيجة لتزايد الانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من الألفية الثانية، فقد بدأت الاتجاهات المؤيدة

نحو المحاسبة على أساس القيم العادلة، وخاصة لبنود الموجودات والاستثمارات المالية التي تسمى " بالقيمة السوقية "، (Godwin, etal, 1997, p: 207).

وقد رافق الاتجاهات المتنامية نحو القيمة العادلة صدور المعايير الدولية، ففي عام 1993 أصدر FASB المعيار SFAS رقم 115 الموسوم: Accounting for Certain Investment in Debt Equity، الخاص بالإفصاح والعرض وفي عام 1995 تم إصدار IASB معيار المحاسبة الدولي والمعدل عام 1998 رقم 32 الموسوم Financial Instruments: Disclosure and Presentation والمعدل أعوام 2003، 2004، 2005، 2006 وذلك تحت المسمى الجديد Financial Instruments: Presentation ، وذلك بعد إصدار IFRS رقم 7 والذي يطبق اعتبارا من 2007/1/1 والموسوم Financial Instruments: Disclosure.

وفي عام 1999 أصدر IASB معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الموسوم: Financial Instruments: Recognition and Measurement، الذي شهد العديد من التعديلات حتى عام 2006، وكل هذه المعايير تلزم المنشآت بتقييم بعض أنواع الاستثمارات على أساس القيم العادلة، ومنذ عام 1999 أقر IASB استخدام تقديرات القيم العادلة في التطبيق المحاسبي اعتبارا من 2001/1/1.

وقد ترتب على ما تقدم العديد من المشاكل العلمية والعملية التي أثيرت في المجتمع المالي وخاصة أوساط بورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية والأكاديميين والباحثين والمهنيين ومن أهم هذه المشاكل:

1- التسجيل المحاسبي للقيم العادلة.

2- الاعتراف بالقيم العادلة في البيانات المالية.

3- قياس الاستثمارات بالقيم العادلة.

4- عرض الاستثمارات بالقيم العادلة.

5- الإفصاح عن الاستثمارات بالقيم العادلة.

6- الملاءمة (التأكيد والتصحيح والتنبؤ) للبيانات المالية عند اتخاذ القرارات.

7- الموثوقية (التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحيادية، الحذر، الاكتمال) في البيانات المالية عند اتخاذ القرارات.

8- المشتقات المالية (أنشطة التحوط، تحوط القيم العادلة).

9- أساليب تقدير القيم العادلة (القيمة السوقية، أساليب التقييم).

10- تدقيق البيانات المالية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن القيم العادلة.

2-5 اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية

فرض موضوع القيمة العادلة نفسه على النقاش المحاسبي بسبب الجدل الدائر حول أفضلية الميل إلى الملاءمة مقارنة بإمكانية الاعتماد على المعلومات بعدّها الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية, وذلك من خلال دراسة أثر استخدام القيمة العادلة والتوسع في استخدام الحكم الشخصي (الذي يمثل وفقا لمعيار المحاسبة الأمريكي رقم 157

المستوى الثالث والأقل موضوعية للقياس والتعبير عن القيمة العادلة) على إتاحة الفرصة لإدارة الشركات لارتكاب التلاعب والإسراع بوقوع الأزمات المالية.

يشير (الخطيب، والقشي، 2004، ص18) إلى أن مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB قد بدأت بإصدار معايير وتعديلات موجهة نحو القيمة العادلة، ومن هذه المعايير المعيار الدولي رقم (39) الخاص بطرق (الاعتراف) القياس والإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية والصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وفعلا بدا مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في عام 1988 بالمشاركة مع المجمع الكندي للمحاسبين في مشروع لتطوير معيار شامل حول الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها والإفصاح عنها، وذلك كنتيجة للطبيعة الديناميكية التي تتميز بها الأسواق المالية العالمية، حيث تم استعمال مجموعة متنوعة من الأدوات المالية على نطاق واسع تتراوح بين الأدوات الرئيسية التقليدية، مثل السندات ومختلف أشكال الأدوات المالية المشتقة مثل تبادلات سعر الفائدة (IASB, IAS NO:32, 2002).

كما أصدر المجلس في عام 1991 مسودة العرض رقم 40، وكذلك في عام 1994 أصدر أيضا مسودة العرض رقم 48، وذلك بهدف زيادة فهم مستخدمي البيانات المالية لأهمية الأدوات المالية سواء داخل أو خارج الميزانية العمومية بالنسبة للمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية للمنظمة، ونتيجة للانتقادات الموجهة إلى المسودة رقم 48 والممارسات المتطورة في استخدام الأدوات المالية والتفكير المتطور لبعض واضعي

معايير المحاسبة الوطنية، قرر المجلس تقسيم المشروع إلى مرحلتين ابتداء من الإفصاح وعرض البيانات المالية (IASB, IAS NO:32, 2003) .

وفي عام 1995 تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع عندما اعتمد المجلس معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الموسوم: الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، على أن تشمل المرحلة الثانية النظر في مواضيع الاعتراف وإيقاف الاعتراف والقياس ومحاسبة التحوط Hedge Accounting (IASB, IAS NO:39) .

وتوصل المجلس في نفس العام 1995 إلى اتفاق مع المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية بشأن محتوى برنامج عمل لإكمال مجموعة معايير محاسبية دولية يمكن أن تصادق عليها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية للحصول على رأس المال عبر الحدود وأغراض الإدراج في كافة الأسواق العالمية، وتشمل هذه المعايير معايير خاصة بالاعتراف بالأدوات المالية والبنود خارج الميزانية والتحوط والاستثمارات وقياسها، إذ إن معيار الإفصاح رقم 32 لا يفي بحد ذاته بالحد الأدنى من التزامات المجلس تجاه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IASB, IAS NO:39).

نشر المجلس بالاشتراك مع المجمع الكندي للمحاسبين القانونيين في العام 1997 ورقة نقاش شاملة بعنوان: (محاسبة الموجودات والمطلوبات المالية) لتقديم الاقتراحات والملاحظات عليها، كذلك عقد المجلس عددا من الاجتماعات الاستشارية بشأن المقترحات المقدمة مع مختلف المجموعات الوطنية والدولية المهتمة، ولقد أكدت نتائج الاجتماعات أن المجلس يواجه خلافات وتعقيدات لإيجاد طريقة للمضي قدما، حيث يوجد بعض القبول

للرأي المقدم في ورقة النقاش بأن قياس كافة الموجودات والمطلوبات المالية بمقدار القيمة العادلة ضروري لتحقيق التماثلية ولتكون مناسبة للمستخدمين، إلا أنه يلاحظ ما يلي:
(IASB, IAS NO:39, Para, 7, 2003)

1- استمر تطبيق هذا المفهوم على بعض الصناعات وعلى بعض أنواع الموجودات والمطلوبات على الرغم من المعاناة من بعض الصعوبة.

2- هناك عدم رضا على نطاق واسع بشأن إمكانية إدخال المكاسب غير الحقيقية وبشكل خاص من الديون طويلة الأجل في الدخل كما هو مقترح في ورقة النقاش.

3- تولى العديد من واضعي المعايير الوطنية مشاريع لتطوير المعايير الوطنية بشأن مختلف نواحي الاعتراف بالبيانات المالية وقياسها، بينما لم تقترح أي دولة منها معايير مشابهة للاقتراحات الواردة في ورقة النقاش.

ونتيجة لعدم إمكانية إكمال معيار محاسبي دولي واحد شامل حول الأدوات المالية لإدخاله قبل نهاية عام 1998 ضمن المعايير التي ستقوم المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بالنظر فيها، وبالرغم من أن المقدرة على استعمال معايير المحاسبة الدولية في قرارات الاستثمار والائتمان وعرض الأوراق المالية والإدراج في سوق الأوراق المالية، فإنه لا توجد إلا بلدان قليلة لديها مقاييس للاعتراف بالأدوات المالية وقياسها، فضلا عن كونه أمراً مهماً لكل من المستثمرين ومنظمات الأعمال، فإن الأدوات المالية ممكنة ومستخدمة على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم (IASB,IAS NO:39).

وقد أشارت الفقرة 13 من المقدمة إلى أن هذا المعيار يزيد إلى حد كبير من استخدام القيم العادلة في محاسبة الأدوات المالية، وهذا يتفق مع الإرشاد الذي أصدره

المجلس إلى مجموعة العمل المشتركة للاستمرار في إجراء المزيد من الدراسة لاستخدام محاسبة القيمة العادلة بكاملها للموجودات والمطلوبات المالية، ويغير هذا المعيار الممارسة الحالية بطلب استخدام القيم العادلة لما يلي (IASB, IAS NO:39, 2003):

1- جميع الموجودات والمطلوبات المالية.

2- جميع الأوراق المالية للدين والأوراق المالية لحقوق الملكية والموجودات المالية الأخرى المحتفظ بها للمتاجرة.

3- جميع الأوراق المالية للدين والأوراق المالية لحقوق الملكية والموجودات المالية الأخرى التي هي ليست محتفظ بها للمتاجرة، إلا أنها برغم ذلك متوفرة للبيع.

4- مشتقات معينة مندمجة في الأدوات غير المشتقة.

5- أدوات مالية غير مشتقة تحتوي أدوات مشتقة مندمجة لا يمكن فصلها بشكل موثوق به من الأداة غير المشتقة.

6- موجودات ومطلوبات غير مشتقة عرضة للتقلبات في قيمها ويتم التحوط لها من أدوات مشتقة.

7- أدوات ذات استحقاق ثابت لا تحددها المنشأة على أنها محتفظ بها حتى الاستحقاق.

8- قروض مشتراة وذمم مدينة لا تحددها المنشأة على أنها محتفظ بها حتى الاستحقاق.

كذلك قرر المجلس عدم طلب قياس القيمة العادلة للقروض والذمم المدينة والاستثمارات الأخرى ذات الاستحقاق الثابت في هذا الوقت لعدد من الأسباب:

1- أهمية التغير من الممارسة الحالية التي ستطلب في عدة اختصاصات.

2- ارتباط هذه البنود في العديد من الصناعات بالمطلوبات التي بموجب هذا المعيار سيتم قياسها بمقدار مبلغها الأصلي المطفأ.

وقد ترتب على ذلك إثارة العديد من التساؤلات أمام المجتمع المالي ومجتمع الأعمال سواء في الأوساط المحلية أو الإقليمية أو الدولية أو العالمية ومن هذه التساؤلات:

1- ما مدى ملاءمة القيم العادلة للاستثمارات ذات الاستحقاق الثابت التي يراد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؟

2- كيف يمكن بشكل موثوق به تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المدرجة؟

3- كيف يمكن التقييم العادل للمطلوبات وذلك في الوقت الذي يتم قياس المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بمقدار قيمها العادلة؟.

في 2002/10 أقر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB خمسة تعديلات محدودة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وكذلك مجموعة من المعايير ذات العلاقة، وتشمل:

1- معيار المحاسبة الدولي رقم 27 الموسوم: البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة.

2- معيار المحاسبة الدولي رقم28 الموسوم: المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة.

3- معيار المحاسبة الدولي رقم 31 الموسوم: التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة.

4- معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الموسوم: الأدوات المالية: الإفصاح والعرض (العرض).

5- هناك عدد من التعديلات لتحسين فقرات محددة تساعد في التأكيد بأن المعايير تطبق بطريقة متسقة.

كما أقر المجلس في 2000/3 طريقة لإصدار تطبيقات إرشادية على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 على شكل أسئلة وأجوبة، وفيما بعد قامت لجنة دليل التطبيقات الإرشادية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، التي أنشئت بمعرفة المجلس لذلك الغرض بنشر إصدارات الأسئلة والأجوبة عن المعيار رقم 39 (IASB, IAS NO:39, 2003).

وأصدر المجلس بتاريخ 2004/3/31 نسخة منقحة جديدة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحل محل النسخة المنقحة عام 2000 التي بدأ تطبيقها في 2005/1/1 وذلك بعد إجراء تعديلات محدودة حول مواضيع مختارة مثل إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، ومتى يمكن قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة؟، وكيفية تقييم انخفاض القيمة؟ وكيفية تحديد القيمة العادلة وبعض جوانب محاسبة التحوط؟.

كما قام المجلس بإصدار نسخة منقحة جديدة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 لتحل محل النسخة المنقحة عام 2000 والتي بدأ تطبيقها في 2005/1/1 وذلك بعد إجراء تعديلات بشأن العرض والإفصاح. وفي نسخة عام 2006 أصدر المجلس نسخة جديدة ومعدلة لمعياري المحاسبة الدوليين رقمي 39 و32 الموسوم: العرض، التي تطبق بعد

2005/12/31 وفقا لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7: الموسوم الأدوات المالية: الإفصاح الصادر عن المجلس الذي يبدأ تطبيقه بعد 2007/1/1، وذلك بعد سحب معيار المحاسبة الدولي رقم 30 الموسوم: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة(IASB, 2006):

وتأسيسا على ما سبق يلاحظ أن معياري 32، 39 الخاصين بالقيم العادلة، تتطلب أن يصبح الالتزام بتطبيق المعايير الدولية على الشركات ومنها البنوك التجارية في تقييم الموجودات، وذلك لما لها من أهمية في قياس الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة.

2-6 التغيرات المتعلقة الاعتراف بقياس تقديرات القيم العادلة

أوردت (IASB, 2006) عددا من التغيرات الرئيسية المتعلقة بالقياس والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة، وفيما يلي أهمها:

1- يسمح المعيار 39 بتحديد أي أصل مالي أو التزام مالي عند الاعتراف الأولي على أنه سيتم قياسه بالقيمة العادلة وفقا لتعديلات (2005/6)، مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة، ومن أجل فرض النظام على هذا التصنيف تمنع المنشآت من إعادة تصنيف الأدوات المالية إلى داخل أو خارج هذه الفئة.

2-تم إلغاء الخيار المشمول سابقا في معيار المحاسبة الدولي 39 (نسخة، 2000) الخاص بالاعتراف بالأرباح والخسائر من الأصول المالية المتوفرة برسم البيع في الربح أو الخسارة، حيث لم يعد مثل هذا الخيار ضروريا لأنه بموجب التعديلات على معيار

المحاسبة الدولي 39 (2003/12– 2005/6) يسمح للمنشآت الآن من خلال التحديد بأن تقيس أي أصل أو التزام مالي بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة.

3– كما تضمنت التغيرات في المعيار المعدل في (2005/12/31) بشأن كيفية تحديد القيمة العادلة How to determine fair value إرشادات إضافية وذلك عند استخدام أساليب التقييم مع مراعاة ما يلي:

أ– أن الهدف تحديد determine ما سيكون عليه سعر المعاملة في تاريخ القياس في تبادل على أساس تجاري تحفزه اعتبارات العمل العادية Normal business considerations.

ب– تدمج Incorporates كل العوامل التي يأخذها كل المشاركين في السوق بعين الاعتبار في وضع Settingالسعر.

ج– الاتساق Consistent مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية.

4– تستخدم المنشآت في تطبيق أساليب التقييم التقديرات والافتراضات التي تتسق مع المعلومات المتاحة حول تقديرات وافتراضات المشاركين في السوق المستخدمة في وضع سعر الأدوات المالية.

5– إن أفضل تقدير للقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي للأدوات المالية غير المقتبسة Not quoted من سوق نشط هو سعر المعاملة Transaction price ، ما لم يتم إثبات القيمة

العادلة للأداة بواسطة ملاحظة معاملات السوق الأخرى، أو المبنية على أسلوب تقييم تشمل متغيراته بيانات فقط من الأسواق الجديرة بالملاحظة Observable.

2-7 التغيرات الجوهرية المتعلقة بالعرض والإفصاح عن تقديرات القيم العادلة

بالنسبة إلى العرض فلم تحدث أية تغيرات جوهرية، أما بالنسبة للإفصاح فقد تم نقل متطلبات الإفصاح الواردة سابقا في معيار المحاسبة الدولي 39 إلى معيار المحاسبة الدولي 32 (IASB, 2005) ثم تم إلغاء الفقرات من 51-95 في المعيار الدولي رقم 32 (IASB, 2006) الخاصة بالإفصاح بعد تغيير مسمى المعيار إلى الأدوات المالية: العرض.

ولذلك فإن أهم ما تضمنه معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 الموسوم الأدوات المالية: الإفصاح في الفقرات 25-29 (1ASB, 2006, IFRS No. 7) ما يلي:

1- باستثناء ما ورد في الفقرة 29 من المعيار لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية، يجب على المنظمة أن تفصح عن معلومات حول القيمة العادلة لكل من فئة الأصول والالتزامات المالية بالطريقة التي يسمح بمقارنتها مع المبلغ المرحل.

2- لدى الإفصاح عن القيمة العادلة تصنف المنشأة الأصول والالتزامات المالية إلى أصناف وتعادلهم فقط طالما أن مبالغهم المسجلة ذات الصلة معادلة في الميزانية العمومية.

3- تفصح المنشأة عن ما يلي:

أ- الطرق والافتراضات المهمة المطبقة في تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية بشكل منفصل للأصناف المهمة من الأصول والالتزامات المالية.

ب- إذا ما كان قد تم تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية كلياً أو جزئياً بشكل مباشر، بالإشارة إلى عروض الأسعار المنشورة في سوق نشط أو تم تقديرها باستخدام أسلوب التقييم.

ج- إذا ما اشتملت بياناتها المالية على أدوات مالية تم قياسها بالقيم العادلة التي تم تحديدها كلياً، أو جزئياً باستخدام أسلوب التقييم بناءً على الافتراضات غير المدعمة بأسعار أو معدلات السوق الملحوظة.

د- إذا كان تغيير أي افتراض إلى بديل محتمل معقول سينتج قيمة عادلة مختلفة بشكل كبير، يجب على المنظمة أن تصرح بهذه الحقيقة وتفصح عن تأثير الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة في القيمة العادلة، ولهذا الغرض يتم الحكم على الأهمية بالنظر إلى الربح أو الخسارة وإجمالي الأصول أو إجمالي الالتزامات.

هـ- إذا ما اشتملت بياناتها المالية على أدوات مالية على المبلغ الإجمالي للتغير في القيمة العادلة المقدر باستخدام أسلوب التقييم المعترف بها في الربح أو الخسارة أثناء الفترة.

ومن العرض السابق يمكن تقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية في ما يلي:

1- عدم استقرار الإصدارات المحاسبية الصادرة عن IASB المتعلقة بالقيمة العادلة منذ الأخذ بها عام 1999، حتى الآن.

2- تعدد طرق أو أساليب أو نماذج تقدير القيم العادلة للأصول أو الالتزامات المالية الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق نشط، إذ يتطلب الأمر وضع تقديرات القيم العادلة، ومثل هذه التقديرات يمكن أن تكون ذاتية أو معرضة لقابلية تغير القياس، إلا أنه من المستبعد أن تتضمن تقديرات القيم العادلة ذاتية وقابلية تغير قياس بدرجة أكبر من بعض الأرقام المستخدمة بالفعل في البيانات المالية، ويؤكد مع غياب صفقات ملحوظة في السوق فإن التقدير يحتاج إلى حكم شخصي وستكون النتيجة غير دقيقة.

3- يعتمد استخدام القيم العادلة في المحاسبة على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة بينما يقاس بعضها الأخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية.

4- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيم العادلة في مدى موثوقيتها، أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها.

2-8 تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية

أوضح (Willis, 2002, p:16) أن تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية هو أن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية، وذلك عند مقارنتها بالتكلفة التاريخية، وكما يلي:

1- الملاءمة: يشير (عبدالفتاح، 2002، ص125) إلى ما يلي:

أ- القيمة العادلة: تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.

ب- التكلفة التاريخية: تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.

2- الموثوقية: يشير (حماد، 2002، ص511) إلى ما يلي:

أ- القيمة العادلة: تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.

ب- التكلفة التاريخية: تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلي البيانات السوقية الحالية.

كما يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فقرة 87 إلى أن معلومات القيمة العادلة تعدَ مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية إذ إنها في كثير من الحالات تؤدي إلى ما يلي: (1ASB, IAS, 2005)

1- تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات.

2- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك.

3- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

أظهرت التقارير السنوية المنشورة للبنوك الكويتية أن السياسات المحاسبية فيما يتعلق بالقيمة العادلة تتضمن ما يلي: (التقرير السنوي للبنوك الكويتية، 2004)

1- يتم إعداد البيانات المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة IASB والتفسيرات وبموجب القوانين والتعليمات النافذة ووفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية التي جرى إظهارها بالقيمة العادلة في نهاية الفترة المالية.

2- يمثل سعر الإغلاق بتاريخ البيانات المالية في الأسواق المالية القيمة العادلة للموجودات المتداولة، وفي حال عدم توافر أسعار معلنة لبعض الموجودات المالية يتم تقدير القيمة العادلة بأحد الطرق التالية:

أ- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

ب- خصم التدفقات النقدية المتوقعة.

ج- نماذج تسعير الخيارات.

3- في حال عدم وجود استثمارات يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالكلفة/ الكلفة المطفأة وإن حصل تدن في قيمتها يتم تسجيله في بيان الدخل.

4- تقيد الموجودات المالية بغرض المتاجرة بالكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة، ويتم قيد أي ربح أو خسارة محقق أو غير محقق ناجم عن التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل بنفس فترة حدوث هذا التغير.

5- تقيد الموجودات المالية المتوفرة بغرض البيع بالكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة ويقيد التغير في القيمة العادلة الناتج عن إعادة التقييم في حساب مستقل ضمن حقوق المساهمين، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدن في قيمتها يتم قيد الإرباح والخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة في حقوق المساهمين الخاصة بها.

6- تقيد الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق عند الشراء بالكلفة وتطفأ العلاوة / الخصم على أساس منتظم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة قيدا على حساب أو لحساب الفائدة وتطرح منها أي مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها(التقرير السنوي للبنوك الكويتية، 2004).

وبناء على النتائج المتقدمة لطرق تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وأثارها الإيجابية على نتائج الأعمال وعلى المركز المالي ومن ثم استمرارية المنشآت الاقتصادية المختلفة، فقد أصدر Australian Accounting Research في عام 2002 (AAR, 2002) معيار تدقيق القيمة العادلة الموسوم : New Auditing Standard on the Audit of Fair Value ، وفي عام2003 أصدر معهد المحاسبين القانونيين بنيوزيلندا Institute of Chartered Accountants of New Zealand المعيار545 الموسوم Auditing Fair Value Measurement and Disclosures (ICANW, 2003). كما أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA في عام 2003 بيان معيار التدقيق رقم 101 الموسوم: Auditing Fair Value Measurement and Disclosures، (AICPA,ASB, 2003).

ركزت المعايير السابقة على الموضوعات التالية:

1- المسؤوليات عن القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لكل من الإدارة والمدقق.

2- اعتبارات التخطيط للتدقيق، وتقييم المخاطر، واعتبارات التوقيت.

3- اعتبارات خبرة المدقق، واستخدام خبير التقييم.

4- الاختبارات الجوهرية لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

5- اختبارات الافتراضات المهمة ونماذج التقييم والبيانات الأساسية.

6- تطوير التقديرات المستقلة للقيمة العادلة لأغراض الإثبات.

7- فحص الأحداث اللاحقة والعمليات.

8- تقييم الثبات في تطبيق مقاييس القيمة العادلة.

9- الإفصاح عن البيانات المالية للمنشآت المندمجة.

10- نتائج تقييم الإجراءات التي تم أداؤها، والاتصالات (تمثيلات الإدارة، لجنة التدقيق)، واعتبارات التقرير(الاعتماد على عمل خبير متخصص، القيود على النطاق- العدول عن GAAP).

11- اعتبارات أخرى (مسؤولية المدقق عن المعلومات في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة، التقارير الدورية المؤقتة).

كما أشار بيان المعيار الأمريكي رقم 101 إلى أن أهداف تدقيق القيمة قياسات القيمة العادلة تشمل ما يلي: (AICPA,ASB, 2003)

1- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير تأكيد معقول بأن قياسات وإفصاحات القيمة العادلة متفقة مع GAAP.

2- الحصول على الفهم لمعاملات المنشأة والبيئة المتصلة بقياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

3- الحصول على الفهم للضوابط الرقابية الملائمة لقياسات وإفصاحات القيمة العادلة للمنظمة.

أصدر مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB معيار التدقيق الدولي رقم 545 الموسوم: Auditing fair value measurement and disclosures الذي يجب تطبيقه قبل أو بعد 2004/12/15 (IFAC, IAASB, 2006). مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المعيار يجب تطبيقه مع بعض معايير التدقيق والضمان الدولية الصادرة عن IASSB ، (ISA No.260 – 315 -330 – 400 – 402 -500 – 520 -560 -580 –

700- 620) وذلك بالإضافة إلى الالتزام بمبادئ وقواعد السلوك المهني الصادرة عن IFAC وأهمها الاستقلال، والنزاهة والموضوعية.

يتضح من ذلك أنه ليس هناك اختلافات جوهرية بين بيان المعيار الأمريكي101، وبيان المعيار الدولي 545 بشأن تدقيق القيمة العادلة فيما عدا الاتفاق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها(USGAAP)، فضلا عن الإشارة إلى مسؤولية المدقق بشأن الالتزام بتطبيق متطلبات المعايير رقم (FASB Statement No.141 ، FASB Statement No.142، FASB Statement No.144، FASB Statement of financial accounting concepts No.7)، بالإضافة إلى استخدام المدقق لبعض بيانات المعايير الأمريكية SAS الصادرة عن AICPA(US SAS No. 1- 8 - 22 -32- 47 - 55 - 56 - 58 - 61- 70 - 73 - 85 - 95 - 99 - 100.)، وكذلك فضلاً عن الالتزام بقواعد السلوك المهني الصادرة عن AICPA وأهمها الاستقلال، والنزاهة والموضوعية وفقا 2002 Sarbanes-Oxley Act of، (AICPA, 2003) بينما يشير المعيار الدولي إلى الاتفاق مع إطار الإبلاغ المالي المحدد للمنظمة أي معايير التقارير المالية الدوليةIFRSS الصادرة عن IASB والمعتمدة في دولة الكويت.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على الكثير من الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

2-9 الدراسات باللغة العربية

- دراسة الخطيب، والقشي، (2004). **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد.**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الموجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، كذلك التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد.

وقد توصل الباحثان إلى عدد من الاستنتاجات أبرزها أن القيمة العادلة لها انعكاسات جيدة جدا على الاقتصاد، ولكن إن توافرت عدة أمور، ومن أهمها: توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية، وتوفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة، وتوفر القوانين والتشريعات تسهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

كما بينت النتائج عدم جدوى تطبيق معايير القيمة العادلة في دول العـــالم الثالـــث، بسبب عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن أكثر الشركات تعـــد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية سيسهم في إخراجهـــا من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية.

- دراسة القشي، ظاهر، (2005). بعنوان: **انهيار بعض الشركات العالمية وأثرهـــا فـــي بيئة المحاسبة.**

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على، وتحليل أسباب انهيار إحدى شركات الطاقة الضخمة (شركة انرون Enron) التي أدى انهيارها إلى انهيار أكبر شركة تدقيق في العالم (شركة آرثر اندرسون Arthur Andersen) لثبوت تورطها في التلاعبات المالية التـــي تمت في شركة انرون، ومن ثم الاطلاع على التغيرات التي حدثت مؤخرا على الحاكميـــة المؤسسية Corporate Governance بسبب تلك الانهيارات، ومعرفة تأثيرها على بيئـــة المحاسبة. وقد استند الباحث في استقاء معلوماته على كل ما استطاع الحصول عليه مـــن شبكة الانترنيت بما يخص الموضوع، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- لم تكن المشكلة الرئيسية في انهيار الشركتين موضوع البحث تتعلق بوجـــود قصور بمعايير المحاسبة، أو معايير التدقيق، بل انحصرت في تـــدني أخلاقيـــات المهنيين.

2- لقد كانت شركة التدقيق Arthur Andersen تقوم بعـــدة أعمـــال مزدوجـــة لشركة Enron الأمر الذي جعل عملية الانهيار سريعة، وهذه مخالفة صريحة.

3- لقد كان هناك تقصير ملحوظ من قبل السوق المالي كجهاز للرقابة على الشركات المدرجة.

4- وجود صعوبة كبيرة من قبل المدققين والشركات المدرجة في السوق المالي لتطبيق الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث.

5- المشكلة لا تكمن بالقوانين التي تحكم الحاكمية المؤسسية بشكل عام ولكنها تكمن بأخلاقيات الأشخاص مطبقي تلك القوانين.

- دراسة جابر، (2006) بعنوان: **التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء: دراسة تحليليه للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية.**

هدفت هذه الدراسة إلى قراءة البيانات المالية لشركة الخزف السعودية، لإبراز التحليل المالي كونه وسيلة من وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، اعتمدت الدراسة المنهجين النظري والعملي من خلال استبانة وزعت على المبحوثين. وتوصل الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها :

1- تحتل وظيفة تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية موقعاَ مهماَ، وذلك للوقوف على نقاط القوه والضعف في أدائها ومعالجتها.

2- أن مستوى التطور في الوحدات الاقتصادية سيؤدي حتماَ إلى خلق تطور اقتصادي واجتماعي كبير وذلك بتوفير فرص العمل، وكذلك مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم وسنداتها الشركة.

3- تبين من الدراسة أن مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية هو مفهوم واسع، لذلك فإن عملية الإفصاح عن المعلومات تمثل خطوة أولية تعقبها القوائم المالية، ولمعرفة ما تحتويه من معلومات محاسبيه لابد من قيام المحلل المالي (كخطوه لاحقة) بعملية التحليل للوصول إلى قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية.

4- إن قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بطريقه كمية، وذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات المالية يكون ذات فائدة كبيره للمتعاملين في السوق المالية، لأن هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة ومهمة في مجال تقييم أداء الشركة والحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق.

5- أظهرت نتائج التحليل لمتغيرات المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لشركة الخزف السعودية تقدماً ملحوظاً في الأداء في السنوات الأخيرة بالنسبة لتحسن مؤشرات الربحية والتمويل.

6- إن الأرباح الصافية لسنة (2005) بالرغم من أنها قد انخفضت عن الأرباح الصافية لسنة (2004) بنسبة (21.7%)، إلا أن الباحث يرى من جانب آخر أن أرباح سنة (2004) قد زادت عن الأرباح الصافية لسنة (2003) بنسبة (244%)، أي أن الزيادة في الأرباح تلك كانت غير طبيعية (على الأقل لا تتناسب مع تدرج تحقيق الأرباح للسنوات السابقة) لذلك فإن ما تحقق في سنة (2005) يعدّ نتيجة أداء الشركة بصورة طبيعية لعملها، أو أنه نتيجة الأداء الكفء لعملها.

- دراسة زيود، وآخرون، (2007)، بعنوان: **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) "حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان قصور القوائم المالية المنشورة وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (30)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من المراجع والأبحاث والدراسات السابقة وكذلك المجلات العلمية والدوريات المتعلقة بهذا الموضوع، كذلك تم الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالإفصاح الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية للحكم على مدى الاتساق بينها وبين الإفصاح المحاسبي في المصارف السورية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات أهمها:

1- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمصرف لتلبية احتياجات المستخدمين، فقد تبين من خلال الاطلاع على التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري للعام 2002 أن الإفصاح اقتصر فقط على قائمتي الدخل والميزانية العامة، وفيما عدا ذلك لم يقم المصرف بالإفصاح عن أية معلومات أخرى تساعد المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة خاصة المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية.

2- لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار الدولي المحاسبي رقم (30) الخاص بالمصارف المؤسسات المالية المشابهة.

- دراسة، المليجي، (2009). بعنوان: **إطار مقترح لمحددات صنع قرار بنـــاء المعـــايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر،**

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى إطار لبناء المعايير المحاسبية يتضمن محـــددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحبة لعملية تنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع وآثارها على نماذج الإفصاح المحاسبي. اعتمد الباحـــث علـــى المنهجـــين الاســـتقرائي والاستنباطي، إذ قام باستخدام المنهج الاستنباطي في إعداد الإطـــار النظـــري للدراســـة وصياغة مشكلة وفروض البحث، وتم ذلك من خلال مراجعة المراجع والدوريات العلميـــة المتخصصة في مجال المحاسبة المالية والإدارة المالية والتمويل. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

1- تتضمن تجارب مصر في بناء المعايير المحاسبية مجموعة من المحددات المؤثرة على قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحب لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع.

2- تؤثر محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحب لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع على عناصر قرار بناء المعايير المحاسبية ونماذج الإفصاح المحاسبي المطبقة في مصر.

3- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات ذات الاهتمام بتنظيم السياسة المحاسبية في مصر نحو أهمية محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحب لتنظيم السياسة المحاسبية في مصر.

4- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات ذات الاهتمام بتنظيم السياسة المحاسبية في مصر نحو عناصر تأثير محددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية المصاحب لتنظيم السياسة المحاسبية على عناصر قرار بناء المعايير المحاسبية ونموذج الإفصاح المحاسبي المطبق.

- دراسة مطر، وآخرون، (2009)، بعنوان: **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.**

تهدف هذه الدراسة إلى الاطلاع على أهم الأمور والقضايا المتعلقة بالأزمة المالية العالمية، كذلك هدفت إلى فحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيسي وراء حدوث الأزمة المالية العالمية. واعتمدت منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين هما المنهج الوصفي من خلال رصد واطلاع الباحثين على أراء الخبراء حول الأزمة تلك الآراء بشكل علمي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي بناء على بيانات تم التوصل إليها من خلال استبانه لرصد أراء أصحاب الاختصاص.

وقد تم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها أن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها التي تعد وسيطا لجميع القطاعات، كما بينت أيضا أن هناك تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقون على إيقاف التعامل

بها، وأبدوا كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستسهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

- دراسة عواد، (2010)، **محاسبة القيمة العادلة وآثرها على الأزمة المالية العالمية.**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، واستخدم الباحث استبانة ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية, ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي. أما مجتمع الدراسة فقد تكون من ضباط الائتمان والمحللين الماليين والمدققين الخارجيين, وتم اختيار عينة مكونة من 135 مستجيباً من ضباط الائتمان, والمحللين الماليين, والمدققين الخارجيين. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها ما يلي:

1- وجود تأثير مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية، حيث احتل المركز الثالث في الأهمية النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها.

2- بينت النتائج أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن، ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة، وكذلك البنك المركزي للحد من أثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال.

3- تبين وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبين الدوليين 39 و 40 في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.

وقد قدمت الدراسة عددا من التوصيات من أهمها ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي, ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين 39 و 40 وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

2-10 الدراسات باللغة الانجليزية

- دراسة (James Hunton et al, 2006)

Financial Reporting Transparency and Earnings Management

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت الشفافية الأكبر في تقارير الدخل الشامل تقلل من احتمالية انشغال المديرين بعملية إدارة الأرباح. اعتمدت الدراسة على عرض نتائج العديد من الدراسات المحاسبية السابقة في مجال العلاقة بين شفافية التقارير المالية وإدارة الأرباح، التي كان أهمها أن الشفافية الأكبر تزيد من قدرة مستخدمي التقارير المالية علي اكتشاف عمليات إدارة الأرباح، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1- عندما تكون أرباح المشروع أقل (أكبر) من تنبؤات إجماع المحللين، فإن المشاركين يبيعون الأوراق المالية التي تزيد (تقلل) الأرباح.

2- الشفافية الكبيرة بالتقارير المالية تضاءلت بشكل يهم لكنها لم تلـــغ محـــاولات إدارة الأرباح، إذ إن هذه النتائج تتسق مع اعتقاد المديرين بأن إدارة الأرباح فـــي أنظمة إفصاح أقل شفافية سوف تحسن من أسعار الأسهم ولا تضر مـــن ســـمعة اكتمال التقارير المالية، بينما أنظمة إفصاح أكبر شفافية سوف تضر مـــن ســـمعة اكتمال التقارير المالية.

- دراسة (Ioannidis, Molyneux, Pasiouras, 2008) بعنوان:

"The Relationship Between Bank Efficiency And Stock Returns: Evidence From Asia And Latin America " "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين كفاءة أداء البنوك وسعر العائد على الأسهم، وقد شملت عينة الدراسة مجموعة من البنوك من آسيا وأمريكيا اللاتينية خلال الفترة 2000 إلى 2006 في ظل سيطرة لوائح وسياسات الاقتصاد الكلي. وقد بينت الدراسة ما يلي:

1- أن هناك علاقة ما بين العوائد على الأسهم ومدى كفاءة ومقدرة البنوك.

2- أن هناك علاقة ما بين التكاليف والعوائد على الأسهم.

3- أن نسبة العوائد على الأسهم تمثل النسبة الأساسية في تكوين الفكرة لدى المستثمرين حول كفاءة البنوك ومقدرتهم المالية.

4- أن نسب العوائد على الأسهم هي مصدر تقليدي للتعريف بمقدرة وكفاءة المؤسسة، وأن كثيراً من الأبحاث والدراسات تؤكد بأن النسب التي تقيس معدل

الأرباح هي النسب الأفضل لمعرفة مقدرة وكفاءة المؤسسة، كما أن كثيراً من الدراسات ركزت على نسب أخرى تعد ذات فائدة مثل (نسب الاستحقاق ونسب الإيرادات والقيمة الاقتصادية المضافة ونسب الكفاءة).

- دراسة (Ringelman, 2009) بعنوان:

The Effect of Event-based Accounting System Usage on the Organizational Design of Accounting Control Systems

هدفت الدراسة إلى بيان أثر استخدام نظام محاسبي قائم على الحدث من خلال تصميم الأساليب الرقابية المحاسبية، إذ أشار الباحث إلى أن النظريات تتطور في شرح التنبؤ بأثر النظم التكنولوجية الجديدة للمعلومات على الأفراد والمنظمات، مثال على هذه النظريات نظرية هوبرز لأثر التكنولوجيا المعلومات المتقدمة على التصميم التنظيمي والاختبار ووضع القرار بالنظر إلى أثر التكنولوجيا المساندة لمنفذ القرار في الوحدة ككل وعلى مستوى الفروع.

قام الباحث بإجراء الاختبار التجريبي للنظرية على الجانب المتعلق بتأثير وحدات الفروع التنظيمية، لتحدد ما إذا كانت النظرية تساند نظام المحاسبة القائم على الحدث المستخدم في إعداد الموازنة، من خلال النظام الرقابي المحاسبي للفرع. بينت نتائج الدراسة أن استخدام هذا النظام يؤثر على أسلوب الرقابة المحاسبي للوحدة الفرعية، ولكن ليس بالضرورة بأسلوب نظرية هوبرز، كما أنها تدعم المصداقية وشرعية المنفعة وأنهما تسهلان استخدام مستويات تطبيقية بنجاح لمساندة نظم التشغيل التحليلية الفورية آليا. ولو

نظرنا إلى كل وحدة تنظيمية على أنها وحدة محاسبة فرعية وبأن الوحدة المحاسبية الكلية، تمثل كل النظم المحاسبية الفرعية للوحدة الفرعية لاستطعنا الخروج بنظام متكامل وشامل يستطيع استيعاب كافة المتغيرات، التي يمكن أن تطرأ والحصول على معلومات فورية (دون الرجوع إلى كافة الوحدات الفرعية) تساعد متخذي القرارات على التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات المناسبة مثل إجراء أي إصلاحات تشريعية في التنظيم المحاسبي. لذلك فإن إدراك المحاسب لحجم المسؤولية ودقة البيانات والتقارير التي يصدرها وقدرته وبالبيئة المحيطة أصبحت من الأمور المرغوب فيها لأهميتها في معالجة العديد من القضايا المحاسبية.

2-12 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

وباستعراض الدراسات ذات العلاقة يتضح عدم الاهتمام بموضوع مفهوم القيم العادلة، وهذا ربما يعود أيضا إلى تأخر الإصدارات والمعايير المتعلقة بها خاصة الأمريكية والدولية أو اعتبار أن القيم العادلة مجرد تقديرات محاسبية مثلها في ذلك مثل تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة، أو تقدير مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وبالتالي يمكن تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم 540 : الموسوم تدقيق التقديرات المحاسبية مما يزيد من أهمية الدراسة الحالية على الرغم من اختلاف موضوع التقديرات المحاسبية عن تقديرات القيمة العادلة على الرغم من التشابه في الطرق المستخدمة عند تقييم افتراضات الإدارة، كما يتضح حداثة التطبيق لموضوع القيم العادلة في الدول النامية

ومنها العربية سواء التي اعتمدت معايير المحاسبة الدولية أو لديها معايير محاسبية متوافقة مع المعايير الدولية.

كما تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة وكما هو مبين بالجدول التالي رقم (2-1):

جدول (2-1)

الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الأهداف	هدفت إلى التعرف على القيمة العادلة وتقديم حلول باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات	هدف الدراسة هو التعرف على مدى التزام البنوك التجارية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في الكويت
مجتمع الدراسة	تكوّن المجتمع من مراقبين ماليين ومحاسبين في الشركات المبحوثة	تكون المجتمع من مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك المديرين الماليين في البنوك التجارية
المنهجية	دراسات وصفية واستكشافية بحثت في معايير القيمة العادلة	دراسة وصفية تحليلية بحثت في معايير القيمة العادلة، وكذلك جوانب العمل في البنوك التجارية في دولة الكويت
نوع المنظمات المبحوثة	تم إجراء الدراسات السابقة على منظمات من القطاعين العام والخاص والشركات المساهمة	تم إجراء الدراسة الحالية في البنوك التجارية في دولة الكويت
بيئة الدراسة	أجريت في بيئات مختلفة شملت دولاً عربية مثل الأردن والجزائر ودولاً غربية مثل أمريكيا وبريطانيا	تم إجراءها في الكويت لبيان مدى التزام البنوك التجارية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

3-2 وحدة التحليل

3-3 مجتمع الدراسة والعينة

3-4 المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

3-5 أدوات الدراسة

3-6 صدق وثبات الأداة

3-7 المعالجة الإحصائية

3-8 إجراءات الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفا للمنهجية التي سوف يستخدمها في إجراء هذه الدراسة، إذ يتضمن وصفا لنوع وطبيعة الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة، وكذلك أداة جمع البيانات ومدى ثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

3-1 منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تتوخى تحقيقها التي تتناول مدى التزام البنوك التجارية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت، من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك المديرين الماليين في البنوك التجارية، فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، إذ اطّلع على الدراسات المختلفة في مجال القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية. وطبق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، حيث تم التعرف على مدى التزام البنوك التجارية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر فئتين هما مدقق الحسابات والعاملون في مكاتب التدقيق العاملة في دولة

الكويت، وكذلك المديرون الماليون في البنوك التجارية. والملحق رقم (1) يبين نموذج الاستبانة.

3-2 وحدة التحليل

تتكون وحدة التحليل من مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك المديرين الماليين في البنوك التجارية.

3-3 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما:

1- الفئة الأولى:

وتتكون من المديريين الماليين في البنوك التجارية والبالغ عددها تسعة بنوك، وقد تم توزيع الاستبانات في هذه البنوك، وبمعدل (10) استبانات في كل بنك في دولة الكويت، إذ بلغ عدد الاستبانات الموزعة (90) استبانة.

2- الفئة الثانية:

وتتكون من مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وقد تم اختيارهم من مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، والبالغ عددها (61) مكتب

تدقيق مرخص ومزاول للمهنة، إذ تم توزيع الاستبانات بمعدل استبانة واحدة في كل مكتب وبطريقة المسح الشامل حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (61) استبانة.

أما بخصوص عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة ممثلة من هذه الفئـــات، ويوضـــح الجدول رقم (3-1) الإطار العام للدراسة ومجموع الاســتبانات الموزعـــة والمـــستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبيانات الموزعة.

الجدول (3-1)

مجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

الفئة	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
المديرون الماليون	90	%100	87	%96.6	83	%92.2
مدققو الحسابات	61	%100	56	%91.8	54	%88.5
المجموع	**151**	**%100**	**143**	**94.7**	**137**	**%90.7**

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

3-4 المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية للمديرين الماليين ومدققي الحسابات، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة، وتبين النتائج في الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة، من حيث (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي).

الجدول (3-2)

توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققي الحسابات

حسب المؤهل العلمي

الفئات والمسميات	**المديرون الماليون**		**مدققو الحسابات**	
	التكرار	**النسبة%**	**التكرار**	***النسبة%***
بكـــالوريوس	57	%69	41	%76
دبلوم عالٍ	8	%9	8	%15
ماجـــستير	14	%17	5	%9
دكـــتوراه	4	%5	-	0
المجموع	**83**	**%100**	**54**	**%100**

يظهر الجدول السابق رقم (3-2) نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمـــي، وقــد أظهرت النتائج ما يلي:

1- المديرين الماليين:

بلغت أعلى نسبة 69% لحملة درجة البكالوريوس ثم جاء حملة درجة الماجــستير وبنسبة بلغت 17 %، ثم جاء بعدها حملة درجة الدبلوم العالي وبنسبة بلغت 9%، وأخيرا جاء حملة الدكتوراه وبنسبة بلغت 5 % من إجمالي حجم العينة. ونستنتج مما سبق أن عينة الدراسة مؤهلة تأهيلا جيداً مما يجعل إجاباتها ذات مصداقية جيدة.

2- مدققو الحسابات:

بلغت أعلى نسبة 76% لحملة درجة البكالوريوس ثم حملة درجة الدبلوم العــالي وبنسبة بلغت 15%، بعدها جاء حملة درجة الماجستير وبنسبة بلغت 9%، فيما خلت العينة من حملة درجة الدكتوراه.

ويمكن القول بشكل عام إن ارتفاع مستوى التحصيل العلمي لأفراد العينة المشمولة بالدراسة أصبح مطلبا أساسياً، سيما أن العمل في البنوك ومكاتب التدقيق يتطلب الحصول على درجة علمية مناسبة واكتساب معارف تؤهل المعنيين للتعامل مع مختلف القضايا والحالات التي تواجههم أثناء العمل.

الجدول (3-3)

توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققو الحسابات

حسب سنوات الخبرة

الفئات والمسميات	**المديرون الماليون**		**مدققو الحسابات**	
	التكرار	**النسبة%**	**التكرار**	***النسبة%***
5 سنوات فاقل	17	%20	8	%15
6-10 سنوات	39	%47	14	% 26
11-15 سنة	14	%17	10	%18.5
16-20 سنة	5	%6	16	% 29.5
21 سنة فأكثر	8	%10	6	%11
المجموع	**83**	**%100**	**54**	**%100**

يظهر الجدول رقم (3-3) نتائج الدراسة المتعلقة بسنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى خمس فئات تبدأ بفئة 5 سنوات فاقل وتنتهي بفئة 21 سنة فأكثر. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- المديرون الماليون:

بلغت أعلى نسبة 47% للفئة التي تقع بين 6 سنوات - 10 سنوات، ثم جاءت الفئة 5 سنوات فأقل وبنسبة بلغت 20%، ثم الفئة 11 سنة - 15 سنة وبنسبة بلغت 17%، ثم فئة 21 سنة فأكثر وبنسبة بلغت 10% من إجمالي حجم العينة، وأخيرا الفئة 16-20 سنة وبنسبة 6%.

2- مدققو الحسابات:

بلغت أعلى نسبة 29.5 % للفئة التي تقع بين 16-20 سنة، ثم جاءت 6-10 سنوات وبنسبة بلغت 26 %، بعدها جاءت الفئة 11-15 سنة وبنسبة بلغت 18.5%، ثم الفئة 5 سنوات فأقل وبنسبة 15%، وأخيرا فئة 21 سنة فأكثر وبنسبة بلغت 11% من إجمالي حجم العينة. وتدل هذه النتائج على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما ينعكس إيجابًا على نتائج الدراسة.

الجدول (3-4)

توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققو الحسابات

حسب التخصص

الفئات والمسميات	**المديرون الماليون**		**مدققو الحسابات**	
	التكرار	**النسبة%**	**التكرار**	***النسبة%***
محاسبة	49	%59	41	%76
إدارة أعمال	17	%20.5	5	%9
اقتصاد	3	%3.5	1	%2
مالية ومصرفية	9	%11	4	%7
نظم معلومات	5	%6	3	%6
المجموع	**83**	**%100**	**54**	**%100**

يظهر الجدول رقم (3-4) نتائج الدراسة المتعلقة بتخصص أفراد عينة الدراســة، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- المديون الماليون:

بلغت أعلى نسبة 59% لتخصص المحاسبة ثم جاء تخصص إدارة الأعمال وبنسبة بلغــت 20.5%، بعدها جاء تخصص العلوم المالية والمصرفية وبنسبة بلغت 11%، ثم جاء بعدها تخصص نظم المعلومات الإدارية وبنسبة بلغت 6%، وأخيرا تخصص الاقتصاد وبنــسبة بلغت 3.5%.

2- مدققو الحسابات:

بلغت أعلى نسبة 76% لتخصص المحاسبة ثم جاء تخصص إدارة الأعمال وبنسبة بلغــت 9% %، بعدها جاء تخصص العلوم المالية والمصرفية وبنسبة بلغت 7%، ثم جاء بعــدها نظم المعلومات وبنسبة بلغت 6%، وأخيرا تخصص الاقتصاد وبنسبة بلغت 2%.

وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة مؤهلة من ناحية تخــصص المحاســبة وهــذا يمنحهم القدرة على العمل في المجال المحاسبي، وبالتالي فإن ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على التعامل مع الأرقام المحاسبية.

الجدول (3-5)

توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين ومدققي الحسابات

حسب الشهادات المهنية

الفئات والمسميات	**المديرون الماليون**		**مدققو الحسابات**	
	التكرار	**النسبة%**	**التكرار**	***النسبة%***
CFA	11	%13	6	%11
CISA	7	%8.5	3	%5.6
CMA	10	%12	4	%7.4
CPA	14	%17	11	%20.4
CIA	4	%5	5	%9.3
لا يحمل شهادة مهنية	37	%44.5	25	%46.3
المجموع	**83**	**%100**	**54**	**%100**

يظهر الجدول رقم (3-5) نتائج الدراسة المتعلقة بالشهادات المهنية التي يحملها أفراد العينة المبحوثة، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

1- المديرون الماليون: بلغت نسبة الذين لا يحملون شهادات مهنية 44.5% من إجمالي حجم عينة المديرين الماليين المبحوثة، فيما أظهرت النتائج نسبة 17% يحملون الشهادة المهنية CPA، ثم جاء حملة الشهادة المهنية CFA وبنسبة بلغت 13%، ثم جاء بعدها

حملة الشهادة المهنية CMA وبنسبة بلغت 12%، بعدها جاء حملة الشهادة المهنية CISA وبنسبة بلغت 8.5%، وأخيرا حملة الشهادة المهنية CIA وبنسبة بلغت 5%.

2- مدققو الحسابات: بلغت نسبة الذين لا يحملون شهادات مهنية 46.3% من إجمالي حجم عينة المديرين الماليين المبحوثة، فيما أظهرت النتائج أن نسبة 20.4% يحملون الشهادة المهنية CPA، ثم جاء حملة الشهادة المهنية CFA وبنسبة بلغت 11 %، ثم جاء حملة الشهادة المهنية CIA وبنسبة بلغت 9.3%، ثم جاء بعدها حملة الشهادة المهنية CMA وبنسبة بلغت 7.4%، ثم جاء بعدها حملة الشهادة المهنية CISA وبنسبة بلغت 5.6%.

الجدول (3-6)

توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين حسب المسمى الوظيفي

الفئات والمسميات	**المديرون الماليون**	
	التكرار	**النسبة%**
مدير مالي	36	%43.4
مدير حسابات	32	%38.5
محاسب مالي	11	%13.3
مراقب مالي	4	%4.8
المجموع	**83**	**%100**

يظهر الجدول رقم (3-6) نتائج الدراسة المتعلقة بالمسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة من المديرين الماليين، وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت 43.4% للمسمى الوظيفي (مدير مالي)، ثم جاء الذين مسماهم الوظيفي (مدير حسابات) وبنسبة بلغت 38.5%، ثم جاء الذين مسماهم الوظيفي (محاسب مالي) وبنسبة بلغت 13.3%، وأخيرا جاء الذين مسماهم الوظيفي (مراقب مالي) وبنسبة بلغت 4.8%.

الجدول (3-7)

توزيع عينة الدراسة من مدققو الحسابات حسب المسمى الوظيفي

الفئات والمسميات	**مدققو الحسابات**	
	التكرار	***النسبة%***
مدقق	24	44.4
مدقق اول	11	20.4
مدقق رئيسي	7	13
كبير المدققين	12	22.2
المجموع	**54**	**%100**

يظهر الجدول رقم (3-7) نتائج الدراسة المتعلقة بالمسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة من مدققي الحسابات، وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة بلغت 44.4 % للمسمى الوظيفي (مدقق)، ثم جاء الذين مسماهم الوظيفي (كبير مدققين) وبنسبة بلغت 22.2 %، ثم

جاء الذين مسماهم الوظيفي (مدقق أول) وبنسبة بلغت 20.4 %، وأخيـــرا جـــاء مـــدقق رئيسي وبنسبة بلغت 13%.

3-5 أدوات الدراسة:

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تصميم وتطوير استبانة غطت الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييميه لتحديد أهميـــة إجابـــات العينة المبحوثة. وتم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، والجدول رقم (3-8) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-8)

اختبار مقياس الاستبانة

الدرجة	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**
مستوى الملاءمة	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة

كما تم اعتماد مقياساً ترتيبياً لهذه الأرقام وذلك لإعطاء الوسط الحسابي مـــدلولات باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، للاستفادة منها عند تحليل النتائج والجدول رقم (3-9) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-9)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الأهمية النسبية	مستوى الملاءمة
أقل من 1.5	غير موافق بشدة	معدومة
2.4-1.5	غير موافق	ضعيفة
3.4-2.5	محايد	متوسطة
4.4-3.5	موافق	عالية
5-4.5	موافق بشدة	عالية جدا

3-6 صدق وثبات الأداة:

وللتأكد من مدى صلاحية الاستمارة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبارها، وذلك بعرضها على عدد من أساتذة الجامعات الأردنية والكويتية العامة والخاصة، وبعض الخبراء الممارسين في مجالات المحاسبة والمتخصصين بدراسات المحاسبة وتم الأخذ بمقترحاتهم وتوصياتهم القيمة وأجراء التعديلات اللازمة على فقراتها. والملحق رقم (2) يبين أسماء المحكمين.

كما تم اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، لقياس مدى ثبات أداة القياس. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه

الاستبانة وفقاً لمعيار كرونباخ ألفا (93.17 %) وهي نسبة عالية يمكن الاعتمـــاد عليهـــا. ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا كما هو موضح في الجدول (3-10) بأن معـــاملات الثبـــات لجميع متغيرات الدراسة كانت جيدة وهي مناسبة لأغراض الدراسة.

جدول (3-10)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	معامل كرونباخ ألفا
1-16	**الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة**	% 91.76
17-33	**الإفصاح المالي للقيم العادلة**	% 94.83
34-47	**قياس الاستثمارات للقيم العادلة**	% 91.46
48-60	**عرض الاستثمارات للقيم العادلة**	% 92.13
1-60	**المعدل العام لمعامل الثبات**	**%93.17**

3-7 المعالجة الإحصائية:

تم إدخال البيانات التي سيتم جمعها من خلال الدراسة الميدانية في الحاسوب، وتم معالجتها ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وباســـتخدام الأســـاليب الآتية:

1- الوسط الحسابي من أجل تحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة.

2- الانحراف المعياري من أجل تحديد مدى تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي للبيانات.

3- التكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف آراء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة.

4- اختبار t-test: (One sample t- test) للمقارنات الثنائية حيث تم استخدامه في اختبار فرضيات الدراسة.

5- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك من أجل اختبار مدى الاعتمادية علـــى أداة جمـــع البيانات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة.

3-8 إجراءات الدراسة

أولا: نوع الدراسة: دراسة ميدانية تقوم على دراسة مدى التزام البنوك التجارية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت، من وجهة نظر مدققي الحسابات والعاملين في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وكذلك المديرين الماليين في البنوك التجارية.

ثانيا: أساليب جمع البيانات والمعلومات: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية:

1- **البيانات الأولية:** وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الاستبانة التي سيتم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصيا.

2- **البيانات الثانوية:** وهي البيانات التي سوف تستخدم لتكوين الإطار النظري للدراسة، إذ رجع الباحث إلى المكتبات المختلفة للاطلاع ومراجعة الأدبيات السابقة، وتمت الاستعانة بالمصادر الآتية:

أ- المراجع والمصادر المتعلقة بالمحاسبة والكتب العلمية والمنهجية المختصة في علم المحاسبة.

ب- الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول معايير القيمة العادلة، كذلك المطلوبات والموجدات.

ج- الإحصاءات الرسمية الصادرة عن البنوك التجارية في دولة الكويت.

د- الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه) التي تبحث في موضوع الدراسة والمتوفرة في الجامعات المختلفة.

هـ- الإنترنت والمواقع الالكترونية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة الميدانية

4-1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-1-1 نتائج التحليل الخاصة بالاعتراف المحاسبي للقيم العادلة

4-1-2 نتائج التحليل الخاصة بالإفصاح المالي للقيم العادلة

4-2-3 نتائج التحليل الخاصة بقياس الاستثمارات للقيم العادلة

4-2-4 نتائج التحليل الخاصة بعرض الاستثمارات للقيم العادلة

4-2 اختبار الفرضيات

4-2-1 اختبار الفرضية الأولى

4-2-2 اختبار الفرضية الثانية

4-2-3 اختبار الفرضية الثالثة

4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

مقدمة

بعد أن تمت عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الدراسة تـم تحليليهـا باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- تمت دراسة أسـاليب الإحـصاء الوصـفي Descriptive Statistics، لمتغيـرات الدراسة، حيث تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع التكـراري والنسب المئوية، وذلك من أجل التعرف على تقييمات المديرين الماليين ومدققي الحسابات لكل عبارة من العبارات الواردة في استبانة الدراسة.

2- اعتمد الباحث لاختبار فرضيات الدراسة على اختبار t-test (One sample t- test) للمقارنات الثنائية، وذلك بحساب قيمة (t) بغرض قياس إمكانيـة وجـود علاقـة بـين المتغيرات، وتنص قاعدة القرار على انه " **ترفض الفرضية العدمية Ho وتقبل الفرضـية البديلة Ha إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية** " وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ومستوى ثقة 95% (Malhotra, 2003, p.503).

4-1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

4-1-1 نتائج التحليل الخاصة بالاعتراف المحاسبي للقيم العادلة

4-1-1-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة (المديرون الماليون)

الجدول (4- 1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة (المديرون الماليون)

ت	العبارة	المديرون الماليون			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
1	الاعتراف بالديون المترتبة على البنك	3.6459	.83666	عالية	10
2	الاعتراف باستثمارات حقوق الملكية	3.7363	.80366	عالية	5
3	الاعتراف بالموجودات الملموسة مثل الأراضي والمباني	3.5527	.84578	متوسطة	16
4	الاعتراف بالموجودات غير الملموسة المحتفظ بها كاستثمارات	3.7930	.78092	عالية	4
5	الاعتراف بالأوراق المالية المخصصة للدين	3.6367	.80757	عالية	13
6	الاعتراف بالمطلوبات أو الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي	3.8565	.73467	عالية	1
7	يعترف البنك بالموجودات المالية في الميزانية قائمة المركز المالي	3.6447	.80460	عالية	11
8	الاعتراف مباشرة بالمقابل المالي المدفوع أو المستلم	3.6430	.84577	عالية	12
9	التقيد بالتوزيعات على حاملي حقوق الملكية	3.8103	.88592	عالية	2
10	الاعتراف بمبادلات الالتزام المالي مع البنوك الأخرى	3.6001	.81743	عالية	14
11	الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بالأداة المالية	3.8039	.83635	عالية	3
12	تبادل الأصول المالية مع المنشات الأخرى بالقيمة العادلة	3.6642	.82367	عالية	9
13	الاعتراف بالفائدة وأرباح الاسهم المتعلقة بالأداة المالية	3.6726	.81976	عالية	7
14	الاعتراف بالمطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة	3.6667	.81190	عالية	8
15	الاعتراف بالموجودات المالية المتوفرة للبيع	3.7100	.80759	عالية	6
16	الاحتفاظ في سجلات تدون فيها المعلومات عن القيمة العادلة	3.5759	.80865	عالية	15
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.688281**	**0.816931**	**عالية**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجـــدول أعـــلاه رقـــم (4- 1) أن

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد تراوحت ما

بين (3.8565– 3.5527) وأن العبارة رقم (6) التي تـنص علـى أن " الاعتـراف بالمطلوبات أو الالتزامات المالية في الميزانية العمومية " هي الأعلـى بـين متوسـطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8565)، وبانحراف معياري بلـغ (73467.) وقـد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (3) التي تنص على أن "الاعتراف بالموجودات الملموسة مثل الأراضي والمباني " هي الأقل بـين متوسـطات الإجابـات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.5527) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة عالية، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (84578.) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغيـر عـن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصـل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسـطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابيـة وبدرجة عالية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتـراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات المديرين الماليين تؤكد أن البنوك التجارية تعترف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بالأداة المالية وباستثمارات حقوق الملكية

والموجودات المالية المتوفرة للبيع، وكذلك بالمطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة والموجودات غير الملموسة المحتفظ بها كاستثمارات.

4-1-1-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة (مدققو الحسابات)

الجدول (4- 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة (مدققو الحسابات)

ت	العبارة	مدققو الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
1	الاعتراف بالديون المترتبة على البنك	3.6616	.71666	عالية	13
2	الاعتراف باستثمارات حقوق الملكية	3.5622	.82064	عالية	16
3	الاعتراف بالموجودات الملموسة مثل الأراضي والمباني	3.7681	.79464	عالية	6
4	الاعتراف بالموجودات غير الملموسة المحتفظ بها كاستثمارات	3.7178	.70711	عالية	8
5	الاعتراف بالأوراق المالية المخصصة للدين	3.6863	.78277	عالية	11
6	الاعتراف بالمطلوبات أو الالتزامات في قائمة المركز المالي	3.8933	.79522	عالية	1
7	يعترف البنك بالموجودات المالية في قائمة المركز المالي	3.6323	.69430	عالية	15
8	يقوم البنك بالاعتراف مباشرة بالمقابل المالي المدفوع أو المستلم	3.7131	.70278	عالية	9
9	التقيد بالتوزيعات على حاملي حقوق الملكية	3.8227	.74974	عالية	2
10	الاعتراف بمبادلات الالتزامات المالية مع المنشات الأخرى	3.7061	.71009	عالية	10
11	الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بالأداة المالية	3.7856	.82072	عالية	5
12	تبادل الأصول المالية مع المنشات الأخرى بالقيمة العادلة	3.6821	.75978	عالية	12
13	الاعتراف بالفائدة وأرباح الاسهم المتعلقة بالأداة المالية	3.7444	.63984	عالية	7
14	الاعتراف بالمطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة	3.8153	.82072	عالية	3
15	الاعتراف بالموجودات المالية المتوفرة للبيع	3.7957	.77974	عالية	4
16	الاحتفاظ في سجلات تدون فيها المعلومات عن القيمة العادلة	3.6543	.83984	عالية	14
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.7275**	**0.75216**	**عالية**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 2) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد تراوحت ما بين

(3.8933- 3.5622) وأن العبارة رقم (6) التي تنص على أن " الاعتراف بالمطلوبات أو الالتزامات المالية في الميزانية العمومية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8933)، وبانحراف معياري بلغ (7952.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (2) والتي تنص على أن " الاعتراف باستثمارات حقوق الملكية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.562) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة عالية، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (8206.) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة عالية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية والتي تشير إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات مدققي الحسابات تؤكد أن البنوك التجارية الكويتية تعترف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بالأداة المالية وباستثمارات حقوق الملكية والموجودات المالية المتوفرة للبيع، وكذلك بالإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم الجاهزة للبيع والالتزامات المالية بغرض المتاجرة.

4-1-2 نتائج التحليل الخاصة بالإفصاح المالي للقيم العادلة

4-1-2-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الإفصاح المالي للقيم العادلة (المديرون الماليون)

الجدول (4- 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الإفصاح المالي للقيم العادلة (المديرين الماليين)

ت	العبارة	المديرين الماليين			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
17	الإفصاح عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة	3.8171	.81316	عالية	3
18	الإبلاغ عن المطلوبات المالية بمقدار التكلفة	3.6285	.84518	عالية	16
19	الإفصاح عن القروض المحتفظ بها لغايات غير تجارية	3.6641	.80990	عالية	11
20	الإفصاح عن الذمم المدينة	3.8021	.79750	عالية	4
21	الإفصاح عن الذمم الدائنة	3.6607	.76026	عالية	13
22	الإفصاح عن الاسهم الممتازة والقابلة للاسترداد إجباريا	3.6742	.83666	عالية	10
23	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم الجاهزة للبيع	3.7673	.84366	عالية	5
24	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة	3.6131	.84578	عالية	17
25	الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع	3.6564	.87092	عالية	14
26	الإفصاح عن السندات المعدة للمتاجرة	3.7591	.80757	عالية	6
27	الإفصاح عن الاستثمارات المحتفظ بها قبل موعد الاستحقاق	3.6631	.81567	عالية	12
28	الإفصاح عن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة	3.8524	.74460	عالية	1
29	الإفصاح عن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	3.7313	.83576	عالية	7
30	***استخدام الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة***	3.6419	.81595	عالية	15
31	***دراسة اثر الإحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة***	3.6773	.74577	عالية	9
32	***فحص البيانات التي تستخدم لعمل إفصاحات القيمة العادلة***	3.8228	.80592	عالية	2
33	***الإفصاح عن الالتزامات المالية بغرض المتاجرة***	3.7166	.81743	عالية	8
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.714647**	**0.812452**	**عالية**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 3) أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد تراوحت ما بـــين (3.8524- 3.6131) وأن

العبارة رقم (28) التي تنص على أن " الإفصاح عن الموجودات المالية المحـــتفظ بهـــا للمتاجرة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوســـط حـــسابي بلـــغ (3.8524)، وبانحراف معياري بلغ (74460.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية في حين أن العبـــارة رقم (24) التي تنص على أن " الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.6131) وكانت الأهمية النـــسبية لهذه الفقرة عالية أما الانحراف المعياري فقد (84578.) وهذا الانحراف يشير إلى مـــدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تـــشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصـــل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوســـطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابيـــة وبدرجة عالية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الإفـــصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر المديرين الماليين.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات المديريين الماليين تؤكد على أن البنوك التجارية تقوم بالإفصاح عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة وتلك المحتفظ بها للمتاجرة، كذلك تقوم بالإفصاح عن الذمم المدينة وعن السندات المعدة للمتاجرة وعن الموجودات المالية المتوفرة للبيع.

4-1-2-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير الإفصاح المالي للقيم العادلة (مدققو الحسابات)

الجدول (4- 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الإفصاح المالي للقيم العادلة (مدققو الحسابات)

ت	العبارة	مدققو الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
17	الإفصاح عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة	3.6841	.77700	عالية	15
18	الإبلاغ عن المطلوبات المالية بمقدار التكلفة	3.8038	.78016	عالية	2
19	الإفصاح عن القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية	3.7135	.80084	عالية	12
20	الإفصاح عن الذمم المدينة	3.7740	.62193	عالية	6
21	الإفصاح عن الذمم الدائنة	3.6719	.43365	عالية	17
22	الإفصاح عن الاسهم الممتازة إجباريا	3.6975	.78706	عالية	13
23	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم الجاهزة للبيع	3.6850	.79596	عالية	14
24	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة	3.7251	.71151	عالية	9
25	الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع	3.6769	.78606	عالية	16
26	الإفصاح عن السندات المعدة للمتاجرة	3.7992	.50765	عالية	4
27	الإفصاح عن الاستثمارات المحتفظ بها قبل موعد الاستحقاق	3.7347	.62417	عالية	8
28	الإفصاح عن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة	3.7995	.67639	عالية	3
29	الإفصاح عن الموجودات المالية المتوفرة للبيع	3.7894	.77157	عالية	5
30	***استخدام الخبراء في تحديد إفصاحات القيمة العادلة***	3.7176	.76696	عالية	11
31	***دراسة اثر الإحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وافصاحاتها في البيانات المالية***	3.7249	.74974	عالية	10
32	***فحص البيانات المستخدمة لافصاحات القيمة العادلة***	3.8310	.71343	عالية	1
33	***الإفصاح عن الالتزامات المالية بغرض المتاجرة***	3.7436	.79469	عالية	7
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.739512**	**0.711692**	**عالية**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4- 4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد تراوحت ما بين (3.8310- 3.6719) وأن العبارة رقم (32) التي تنص على أن " فحص

البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8310)، وبانحراف معياري بلغ (0.71343) وقد كانت أهميتها النسبية عالية في حين أن العبارة رقم (21) التي تنص على " الإفصاح عن الذمم الدائنة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.6719) وكانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة عالية، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (43365.) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة عالية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات مدققي الحسابات تؤكد على أن البنوك التجارية تقوم بقياس الأصول والالتزامات بمقدار القيمة العادلة وأنه يتم تحديد قياس القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام نموذج مناسب، كما أنه يتم التقيد بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس الاستثمارات والمطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها.

4-1-3 نتائج التحليل الخاصة بقياس الاستثمارات للقيم العادلة

4-1-3-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير قياس الاستثمارات للقيم العادلة (المديرين الماليين)

الجدول (4- 5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير قياس الاستثمارات للقيم العادلة (المديوين الماليون)

ت	العبارة	المديرين الماليين			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
34	يتم قياس الأصول بمقدار القيمة العادلة	3.8290	.79865	عالية	3
35	يتم قياس الالتزامات بمقدار القيمة العادلة	3.7640	.93119	عالية	4
36	إظهار جميع أنواع الحسابات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.8528	.90297	عالية	2
37	التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.6323	.93892	عالية	10
38	التقيد بمحاسبة الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.5738	.94038	عالية	13
39	قياس الموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها	3.5742	.86832	عالية	12
40	قياس المطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها	3.6618	.89109	عالية	7
41	***تقديم الوثائق التي تدعم افتراضات لتحديد قياسات استثمارات القيمة العادلة***	3.4697	.93475	عالية	14
42	***تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء من استخدام القيمة العادلة***	3.6414	.93193	عالية	8
43	***التقيد بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس الاستثمارات***	3.6779	.93255	عالية	6
44	***التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات***	3.6404	.98501	عالية	9
45	***يتم تحديد قياس القيمة العادلة باستخدام نموذج مناسب***	3.7190	27697.	عالية	5
46	***التقيد بقياس الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق***	3.8630	.85731	عالية	1
47	***قياس الأصول المالية التي ليس لها سعر مدرج في سوق نشط***	3.6228	.85319	عالية	11
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.68015**	**0.892425**	**عالية**	

يتضح من البيانات الواردة بالجدول (4- 5) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد تراوحت مـــا بـــين (3.863- 3.469) وأن العبارة رقم (46) التي تنص على " التقيد بقياس الاستثمارات المالية بغرض الاحتفـــاظ

بها حتى تاريخ الاستحقاق " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلـــغ (3.860)، وبانحراف معياري بلغ (8573.) وكانت أهميتها النسبية عالية فـــي حـــين أن العبارة (38) التي تنص على أن " التقيد بمحاسبة الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة " هي الأقل بين المتوسطات، وبمتوسط حسابي (3.4697) وقـــد كانـــت الأهميـــة النسبية لهذه الفقرة عالية، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (93475.) وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصـــل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوســـطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابيـــة وبدرجة عالية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبولها وتشير إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق قياس الاســـتثمارات للقـــيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر المديرين الماليين.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات المديرين الماليين تؤكـــد علـــى أن البنوك التجارية تقوم بقياس المطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها، وهي تقوم بتحديد قياس القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام نموذج مناسب، وتحرص على تعزيـــز قـــدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء مـــن استخدام قياس القيمة العادلة.

4-1-3-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير قياس الاستثمارات للقيم العادلة (مدققو الحسابات)

الجدول (4- 6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير قياس الاستثمارات للقيم العادلة (مدققو الحسابات)

ت	العبارة	مدققو الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
34	يتم قياس الأصول بمقدار القيمة العادلة	3.7079	.86341	عالية	8
35	يتم قياس الالتزامات بمقدار القيمة العادلة	3.5730	.89170	عالية	10
36	إظهار جميع الحسابات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.7640	.83524	عالية	4
37	التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.2022	.8337	عالية	14
38	التقيد بمحاسبة الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة	3.4607	.88042	عالية	13
39	قياس الموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها	3.7573	.86341	عالية	5
40	قياس المطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها	3.6742	.89170	عالية	9
41	***تقديم الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة لتحديد قياسات استثمارات القيمة العادلة***	3.5281	.92107	عالية	12
42	***تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار إذا ارتبطت القدرة باستخدام قياس القيمة العادلة***	3.8764	.76963	عالية	1
43	***التقيد بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس الاستثمارات***	3.8090	.82150	عالية	2
44	***التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات***	3.7641	.86616	عالية	3
45	***يتم تحديد قياس القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام نموذج مناسب***	3.7528	.92107	عالية	6
46	***التقيد بقياس الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق***	3.7303	.76963	عالية	7
47	***قياس الأصول المالية التي ليس لها سعر مدرج في سوق نشط***	3.5618	.76048	عالية	11
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.654414**	**0.849223**	**عالية**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 6) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد تراوحت ما بين

(3.8764- 3.2022) وأن العبارة رقم (42) التي تنص علـــى أن " تعزيـــز قـــدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء مـــن استخدام قياس القيمة العادلة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8764)، وبانحراف معياري بلغ (76963.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية في حين أن العبارة رقم (37) التي تنص على " التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.2022) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة عالية، أما الانحراف المعيـــاري فقـــد بلـــغ (8337.) وهـــذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصـــل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوســـطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابيـــة وبدرجة متوسطة على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صـــحة الفرضـــية البديلـــة وبالتالي قبولها وتشير إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات مدققي الحسابات تؤكـــد علـــى أن البنوك التجارية تقوم بإظهار جميع أنواع الحسابات التي تتطلب قياسات القيمـــة العادلـــة، وهي تقوم بقياس الموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها وتتقيد بقياس الاســـتثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

4-1-4 نتائج التحليل الخاصة بعرض الاستثمارات للقيم العادلة

4-1-4-1 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير عرض الاستثمارات للقيم العادلة (المديرون الماليون)

الجدول (4- 7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير عرض الاستثمارات للقيم العادلة (المديرون الماليون)

ت	العبارة	المديرين الماليين			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
48	***يتم عرض صافي ربح وخسارة الاستثمار للفترة التي حصلت بها***	3.6368	.86153	عالية	6
49	يتم عرض المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة	3.4247	.78325	متوسطة	9
50	يتم إظهار كافة الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي	3.9397	.85184	عالية	2
51	يتم معادلة المبلغ المالي أو الالتزام المترتب على البنك	3.2738	.93424	متوسطة	13
52	***دراسة استخدام أسعار السوق المعروضة***	3.8188	.82192	عالية	3
53	***الالتزام بسعر الأصل المعروض في سوق نشط***	3.3807	.86855	متوسطة	10
54	***استخدام أدلة تدقيق لدعم تحديد طرق تقييم القيمة العادلة***	3.3037	.79327	متوسطة	12
55	***دراسة تنفيذ مسار محدد من الاستثمار في ظل الظروف الاقتصادية***	3.8030	.85185	عالية	4
56	***تقييم البيانات وتدقيق المعلومات وإعادة الاحتساب الاستثماري حول عرض الاستثمارات بالقيمة العادلة***	3.6676	.83024	عالية	5
57	***الالتزام بمتطلبات المحاسبة المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة***	3.3647	.84192	متوسطة	11
58	التقيد بعرض الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة	3.4556	.87855	متوسطة	8
59	التقيد بعرض الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وغير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة	3.6218	.84853	عالية	7
60	***التقيد بعرض الاستثمارات بغرض الاحتفاظ بها للاستحقاق***	3.9545	.84329	عالية	1
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.5881**	**0.8468**	**عالية**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 7) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد تراوحت ما بين (3.954-3.273) وأن العبارة (60) التي تنص على " التقيد بعرض الاستثمارات بغرض الاحتفاظ بها حتى ميعاد الاستحقاق " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.954)، وبانحراف معياري بلغ (8432.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية في حين أن العبارة رقم (51) التي تنص على أن " يتم معادلة المبلغ المالي أو الالتزام المترتب على البنك " هي الأقل بين المتوسطات، وبمتوسط حسابي (3.273) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد (9342.)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة عالية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر المديرين الماليين.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات المديرين الماليين تؤكد على أن البنوك التجارية تقوم بدراسة تنفيذ مسار محدد من الاستثمار في ظل الظروف الاقتصادية،

وتعمل على تقييم البيانات وتدقيق المعلومات وإعادة الاحتساب الاستثماري حول عــرض الاستثمارات بالقيمة العادلة، كذلك تتقيد بعرض صافي ربح وخسارة الاستثمار للفترة التي حصلت بها، وتعرض الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وغير المحــتفظ بهــا لأغــراض المتاجرة.

4-1-4-2 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأسئلة متغير عرض الاستثمارات للقيم العادلة (مدققو الحسابات)

الجدول (4- 8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير عرض الاستثمارات للقيم العادلة (مدققو الحسابات)

ت	العبارة	مدققو الحسابات			
		الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	الترتيب
48	***يتم عرض صافي ربح وخسارة الاستثمار للفترة التي حصلت بها***	3.6548	.85319	متوسطة	6
49	يتم عرض المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة	3.4049	.86312	متوسطة	13
50	يتم إظهار كافة الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي	3.6413	.83401	عالية	7
51	يتم معادلة المبلغ المالي أو الالتزام المترتب على البنك	3.5406	.78132	عالية	12
52	***دراسة استخدام أسعار السوق المعروضة***	3.6357	.88406	عالية	8
53	***الالتزام بسعر الأصل المعروض في سوق نشط***	3.6309	.81622	عالية	9
54	***استخدام أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم تحديد طرق التقييم***	3.8011	.75310	عالية	1
55	***دراسة تنفيذ مسار محدد من الاستثمار في ظل الظروف الاقتصادية***	3.6766	.76912	عالية	5
56	***تقييم البيانات وتدقيق المعلومات وإعادة الاحتساب الاستثماري حول عرض الاستثمارات بالقيمة العادلة***	3.605	.82431	عالية	11
57	***الالتزام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة***	3.7022	.83134	عالية	4
58	التقيد بعرض الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة	3.6175	.84466	عالية	10
59	التقيد بعرض الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وغير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة	3.7442	.81622	عالية	2
60	***التقيد بعرض الاستثمارات بغرض الاحتفاظ بها حتى ميعاد الاستحقاق***	3.7228	.75910	عالية	3
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	**3.6444**	**0.8176**	**عالية**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 8) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة المديرين الماليين قد تراوحت ما بين (3.8011- 3.4049) وأن العبارة رقم (54) التي تنص على أن " استخدام أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم تحديد طرق تقييم القيمة العادلة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8011)، وبانحراف معياري بلغ (75310.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية في حين أن العبارة رقم (49) التي تنص على أنه " يتم عرض المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي (3.4049) وكانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (86312.)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة عالية على جميع العبارات. وأن هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي قبول هذه الفرضية التي تشير إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، من وجهة نظر مدققي الحسابات.

يلاحظ من خلال دراسة هذا المتغير أن إجابات مدققي الحسابات تؤكد على أن البنوك التجارية تلتزم بمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة، كذلك تقوم بدراسة تنفيذ مسار محدد

من الاستثمار في ظل الظروف الاقتصادية، وإظهار كافة الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي.

4-2 اختبار الفرضيات

4-2-1 اختبار الفرضية الأولى

وتنص هذه الفرضية على انه:

HO1 لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-9) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 9)

نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى

الفئة	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
المديرون الماليون	4.84	1.671	0.000	رفض العدمية
مدققو الحسابات	4.98	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 9) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة المديرين الماليين بلغت (4.84) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة

(1.671)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (4.98) بالنسبة لعينة مدققي الحسابات وقيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " **تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية** ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية التي تساوي صفراً.

4-2-2 اختبار الفرضية الثانية

وتنص هذه الفرضية على انه:

HO2 لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-10) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 10)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية

الفئة	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
المديرين الماليين	3.29	1.671	0.000	رفض العدمية
مدققو الحسابات	2.37	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 10) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة المديرين الماليين بلغت (3.29) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (2.37) بالنسبة لعينة مدققي الحسابات وقيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " **تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية** ". ويؤكد ذلك قيمة .Sig المعنوية التي تساوي صفراً.

4-2-3 اختبار الفرضية الثالثة

وتنص هذه الفرضية على انه:

HO3 لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-11) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 11)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة

الفئة	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
المديرون الماليون	3.92	1.671	0.000	رفض العدمية
مدققو الحسابات	5.10	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4- 11) أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لعينة المديرين الماليين بلغت (3.92) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (5.10) بالنسبة لعينة مدققي الحسابات وقيمتها

الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " **تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية** ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية التي تساوي صفراً.

4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة

وتنص هذه الفرضية على انه:

HO4 لا تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-12) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4- 12)

نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة

الفئة	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
المديرون الماليون	5.17	1.671	0.000	رفض العدمية
مدققو الحسابات	4.36	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول الـــسابق (4−12) أن قيمـــة t المحـــسوبة بالنسبة لعينة المديرين الماليين بلغت (5.17) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (4.36) بالنسبة لعينة مدققي الحـــسابات وقيمتهـــا الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبـــين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبـــول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " **تلتزم البنوك التجارية الكويتية في تطبيـــق عـــرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية** ". ويؤكد ذلك قيمـــة Sig. المعنوية التي تساوي صفراً.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5-1 الاستنتاجات

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المـــديرين الماليين ومدققي الحسابات، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث, كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة التي مثلـــت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها فـــي الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة بما يلي:

5-1 الاستنتاجات

5-1-1 التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، حيث اتفقت إجابات المديرين الماليين ومدققي الحسابات على أن البنوك التجارية تعترف بالمطلوبات أو الالتزامات المالية في الميزانية العمومية، وكذلك في التقيد بالتوزيعات على حاملي حقوق الملكية.

ويرى الباحث أن التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة من شأنه أن يسهم في بيان الموجودات الملموسة مثل الأراضي والمباني،

والموجودات غير الملموسة المحتفظ بها كاستثمارات، كذلك بالديون المترتبة على البنك، واستثمارات حقوق الملكية والأوراق المالية المخصصة للدين وهذا يؤدي إلى ظهور بنود قائمة المركز المالي بشكل أفضل.

5-1-2 التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، حيث اتفقت إجابات المديرين الماليين ومدققي الحسابات على أن البنوك التجارية تفصح عن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، وتقوم بفحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة، وكذلك تقوم بالإبلاغ عن المطلوبات المالية بمقدار التكلفة.

ويرى الباحث أن التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق الإفصاح المالي للقيم العادلة من شانه أن يسهم في الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المالية بمقدار التكلفة، والإفصاح عن القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية، والأسهم الجاهزة للبيع والممتازة والقابلة للاسترداد إجباريا، والسندات بأنواعها والاستثمارات المحتفظ بها قبل موعد الاستحقاق، فضلا عن انه يعمل على دراسة أثر الإحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وافصاحاتها في البيانات المالية.

5-1-3 التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، إذ اتفقت إجابات المديرين الماليين ومدققي الحسابات على أن البنوك التجارية تتقيد بقياس الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وبقياس الأصول بمقدار القيمة العادلة، وتتقيد أيضا بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس الاستثمارات، وبوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات.

ويرى الباحث أن التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق قياس الاستثمارات للقيم العادلة من شانه أن يسهم في التقيد بمحاسبة الأصول والالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة، وفي قياس المطلوبات والموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها، وكذلك التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات، إضافة إلى تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء من استخدام قياس القيمة العادلة

5-1-4 التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، إذ اتفقت إجابات المديرين الماليين ومدققي الحسابات على أن البنوك التجارية تتقيد بعرض الاستثمارات بغرض الاحتفاظ بها حتى ميعاد الاستحقاق، كذلك تتقيد بعرض الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

وغير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، وهي تستخدم أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم تحديد طرق تقييم القيمة العادلة، كما اتفقت الإجابات على أنه يتم إظهار كافة الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي.

ويرى الباحث أن التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق عرض الاستثمارات للقيم العادلة، من شأنه أن يسهم في تأكيد الالتزام بمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة، وفي معادلة المبلغ المالي أو الالتزام المترتب على البنك، كذلك في استخدام أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم تحديد طرق تقييم القيمة العادلة.

5-2 التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

أولا: استمرار البنوك التجارية الكويتية في الالتزام بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة كونها تنهض من مستوى الإفصاح والإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية، وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي، وذلك من خلال اتباع الآليات التالية:

أ- الاستمرار بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والمتعلقة بمعايير القيمة العادلة.

ب- إعادة النظر في أساليب التقييم المستخدمة في محاسبة القيمة العادلة، اعتمادا على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام هذه المعايير وبشكل رسمي وملزم.

ج- التأكيد المستمر على ضرورة الإفصاح والإبلاغ عن أصول البنك والتزاماته وحقوق الملكية فيها وكذلك الإيرادات والمطلوبات.

د- التقيد بمعايير المحاسبة بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص كونها إحدى الأدوات التي تسهم بإظهار العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الائتمانية.

هـ- وضع الضوابط الكفيلة بالحد من التلاعب في تطبيق معايير القيمة العادلة ومواكبة التغيرات فيها.

و- العمل على إصدار معايير أخلاقية وتفعيلها، مع الالتزام بتفعيل الحاكمية المؤسسية بمفهومها الحديث، مع تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي.

ثانيا: الاهتمام بفهم عمليات البنك المختلفة وأنشطة الرقابة ذات الصلة وتقييم المخاطر لتحديد قياسات وإفصاحات تقديرات القيم العادلة عند تدقيق البيانات المالية لتحديد طبيعة إجراءات التدقيق وتوقيتها ونطاقها وخاصة المتعلقة بما يلي:

أ- فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة وتقييم ما إذا تم تحديدها بشكل مناسب من هذه البيانات.

ب- اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات.

ج- الاعتراف في قائمة الدخل بأي أرباح أو خسائر حال تحققها فعلا.

د- أنظمة الرقابة على تناسق البيانات المستخدمة في نمـــاذج التقيـــيم وتوقيتهـــا وموثوقيتها.

هـــ- تدقيق نموذج التقييم وتقييم مـــا إذا كـــان النمـــوذج مناســـباً للافتراضـــات المستخدمة.

ثالثا: إدراك أهمية القيمة العادلة لما لها من انعكاسات جيدة على البنك، ولكن إن تـــوفرت عدة أمور، ومن أهمها:

أ- توفر إمكانيات لقياس وعرض القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية.

ب- توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة.

ج- توفر قوانين وتشريعات تسهم في ضبط أخلاقيات إدارات البنـــوك المطبقـــة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

رابعا: استمرار البنوك التجارية الكويتية في الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلـــة علـــى الموجودات والمطلوبات المالية، وخصوصا في الجوانب التي أظهرت ضعفا ملحوظا مـــن خلال نتائج الدراسة الميدانية، وهذه الجوانب هي:

1- فيما يتعلق بالاعتراف المحاسبي للقيم العادلة التركيز على ما يلي:

أ- الاعتراف بالموجودات الملموسة مثل الأراضي والمباني.

ب- الاعتراف بالموجودات المالية في قائمة المركز المالي.

ج- الاعتراف بالأوراق المالية المخصصة للدين.

د- الاحتفاظ في سجلات تدون فيها المعلومات عن القيمة العادلة.

هـ-الاعتراف بمبادلات الالتزامات المالية مع المنشآت الأخرى.

2- فيما يتعلق بالإفصاح المالي للقيم العادلة ضرورة التركيز على ما يلي:

أ- الإبلاغ عن المطلوبات المالية بمقدار التكلفة.

ب- الإفصاح عن القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية.

ج- الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة.

د- الإفصاح عن الاستثمارات المحتفظ بها قبل موعد الاستحقاق.

هـ- الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع.

و- استخدام الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

ز- دراسة أثر الإحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وإفصاحاتها في البيانات المالية.

3- فيما يتعلق بقياس الاستثمارات للقيم العادلة ضرورة التركيز على ما يلي:

أ- تقديم الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة لتحديد قياسات استثمارات القيمة العادلة.

ب- التقيد بمحاسبة الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة.

ج- قياس الموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها.

د- قياس الأصول المالية التي ليس لها سعر مدرج في سوق نشط.

4- فيما يتعلق بعرض الاستثمارات للقيم العادلة ضرورة التركيز على ما يلي:

أ- الالتزام بسعر الأصل المعروض في سوق نشط.

ب- معادلة المبلغ المالي أو الالتزام المترتب على البنك.

ج- الالتزام بمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة.

د- استخدام أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم تحديد طرق تقييم القيمة العادلة.

خامسا: قيام البنوك التجارية الكويتية بتصميم دورات تدريبية لطرق قياس القيمة العادلة تتفق ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالمحاسبة والتدقيق للقيمة العادلة لجميع مدققي الحسابات الداخليين العاملين في هذه البنوك.

سادسا: استمرار البنوك التجارية الكويتية بتحديد إجراءات القياس للقيمة العادلة للأصول مع توخي الدقة والحياد عند قياس القيمة العادلة، لما لذلك من آثار مباشر على دقة قياس صافى الربح المحاسبي وما يتأثر به توزيعات الأرباح على المساهمين ونتيجة النشاط.

سابعا: اهتمام معدي ومراجعي القوائم المالية في البنوك التجارية الكويتية بعنصري الملاءمة للمعلومات المحاسبية وتوثيقها عند تقديمها للإثبات والتسجيل بالدفاتر المحاسبية لما لها من أثر مباشر على حقيقة القيم المعروضة بالقوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يساعد المستخدمين على سرعة الفهم والاستيعاب.

ثامنا: اعتماد البنوك التجارية الكويتية في استخدام القيم العادلة على نموذج قياس يتمثل في قياس الموجودات والالتزامات المالية بالقيم العادلة.

تاسعا: الاستمرار بإجراء مزيد من البحوث المحاسبية في مجال تطبيق القيمة العادلة، ولذا يقترح الباحث التوجهات التالية لدراسات مستقبلية:

أ- طرق تحديد أو تقدير القيم العادلة في البنوك التجارية الكويتية.

ب- العوامل المؤثرة في قياس القيمة العادلة في حالة وجود سوق نشط أو غير نشط.

ج- ملاءمة استخدام محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال المصرفية.

د- تأثير تدقيق القيمة العادلة على متخذي قرارات الاستثمار والائتمان.

هـ- العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة من حيث العوامل المالية والاقتصادية والأثر السلوكي المباشر على أسعار السوق.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- ابوغزالة، طلال (2010). **معجم ابوغزالة للمحاسبة والأعمال**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

- اسكندر, مصيص, (1999) **التقارير المالية والقرارات الاستثمارية**, المحاسب القانوني العربي, العدد الثاني والخمسون, ص ص 12-28.

- البدوي, محمد, (2000), **المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع**, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية: مصر.

- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر، (2004). توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، **مجلة الزيتونة للبحوث العلمية**، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص 67-92.

- جابر، علي فاضل، (2006) بعنوان: **التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء: دراسة تحليليه للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

- حماد، طارق عبد العال،(2002) مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية: بالتطبيق على قطاع البنوك، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني:511-605.

- الخوري، نعيم سابا، (2007)، **القيمة العادلة والإبلاغ المالي**، بحث مقدم إلى جمعية المحاسبين القانونيين في سورية.

- الدون هندريكسون, (1999), **نظرية المحاسبة**, الطبعة الثالثة، ترجمة كمال أبو زيد, جامعة الإسكندرية, مصر.

- دهمش, نعيم, (2005), **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية**, الطبعة الأولى، معهد الدراسات المصرفية, عمان: الأردن.

- ديوان المحاسبة الكويتي، (2009)، **مفكرة المصطلحات الرقابية والمالية**، إدارة التدريب والمنظمات الدولية.

- زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، وعيسى، ريم علي (2006)، **إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة: دراسة ميدانية على المؤسسة**

العامة للتجارة الخارجية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)، ص ص 121-134.

- زيود، لطيف، والرضا، عقبة، ولائقة، رولا،(2007)، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) "حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2)، ص ص197-226.

- الشيرازي, عباس مهدي, (2000) **نظرية المحاسبة**, الطبعة الأولى، دار ذات السلاسل: الكويت.

- عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح، (2002)، الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل وتأثيرة على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع: دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني: 125-208.

- عواد، روحي وجدي، (2010)، **محاسبة القيمة العادلة وآثرها على الأزمة المالية العالمية**. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

- عوض، أمال محمد، (2004)، الاختيار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال وتأثيره على جودة الأداء المهني في المراجعة، **المعهد العالي للإدارة والتكنولوجيا**، أكاديمية المدينة، المجلد 18, العدد14، ص ص 16-21.

- الفداغ, فداغ, (2002), **المحاسبة المتوسطة**, الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر, عمان: الأردن.

- القشي، ظاهر شاهر يوسف، (2003) **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان, الأردن.

- القشي، ظاهر، (2005). انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، **المنظمة العربية للإدارة**، جامعة الدول العربية، المجلد 25، العدد الثاني، القاهرة، ص 63-81.

- المجمع العربي للمحاسبين القانونين، (2010)، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- مطر، محمد، (2009). **إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية**، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

- مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، والقشي، ظاهر، (2009)، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى: **المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية**"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29-4.

- **المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية**, (1999), ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية, من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, عمان, الأردن.

- المليجي، هشام حسن عواد، (2009). **إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، مجلة جامعة حلوان، العدد الثاني، 309-365.

- النقيب, كمال, (1999), **تطور الفكر المحاسبي**, الطبعة الأولى، مطبعة الزرقاء, الزرقاء: الأردن.

المراجع باللغة الأجنبية

- Godwin, N., Petroni, K. and Wahlen, J., (1997), Fair Value Accounting for Property-Liability Insurers and Classification Decisions Under FAS No. 115, ***Journal of Accounting, Auditing and Finance***: , Vol. 1. No. 21. p.p: 207-239.

- IASB, IASCF, (2005), *International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Disclosure and Presentation***,** IFRSs 2004, International Accounting Standard Committee Foundation, London, Online Available: http://www.iasb.org, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2006), *International Accounting Standard 32, Financial Instruments: Presentation,* IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, Online Available: http://www.iasb.org, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2006), *International Accounting Standard 39, Financial Instruments: Recognition and Measurement*, IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, Online Available: http://www.iasb.org, United Kingdom.

- IASB, IASCF, (2006), *International Financial Reporting Standard 7, Financial Instruments: Disclosure***,** IFRSs 2006, International Accounting Standard Committee Foundation, London, Online Available: http://www.iasb.org, United Kingdom.

- IFAC, (1/2006), *Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements,* 2006 Edition, International Federation of Accountants.

- IFAC, (1/2006), Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements, 2006 Edition, *International Standard on Auditing 545: Auditing Fair Value Measurements and Disclosures,* International Federation of Accountants: 591-609.

- Ioannidis, Molyneux, Pasiouras,(2008). The Relationship Between Bank Efficiency And Stock Returns: Evidence From Asia And Latin America. **The Accounting Review**, No. 2:161-182.

- James E. Hunton, Robert Libby and Cheri L. Mazza, (2006) " Financial Reporting Transparency and Earnings Management ", ***The Accounting Review,*** Vo 81, No.1, pp.135-157.

- McGee, H. (2007), Corporate Governance in Russia: a case Study of Timeliness of Financial Reporting in the Telecom Industrial, ***International Finance Review***, Vo.7, pp.365-390.

- Ringelman Christopher, (2009), *The Effect of Event-based Accounting System Usage on the Organizational Design of Accounting Control Systems,* Cleveland State University DBA, USA

- Willis, D. W., (2002), *Financial Assets and Liabilities Fair Value or Historical Cost?***,** FASB: 1-16.

الملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير,,,

استبانة حول موضوع:

مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية, يرجى التكرم بالإجابة عن الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

الباحث

منصور فيحان

دعسان المطيري

هاتف 99574443

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية		
1- المؤهل العلمي	بكـــالوريوس	دبلوم عالي	
	ماجـــستير	دكـــتوراه	
2- سنوات الخبرة	5 سنوات فاقل	6-10 سنوات	11-15 سنة
	16-20 سنة	21 سنة فأكثر	
3- التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد
	مالية ومصرفية	نظم معلومات	أخرى اذكرها
4- الشهادات المهنية	CFA	CISA	CMA
	CPA	CIA	لا يوجد شهادة
5- المسمى الوظيفي	مدقق	مدقق اول	مدقق رئيسي
	كبير المدققين	مدير مالي	مدير حسابات
	محاسب مالي	اخرى اذكرها	

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة العبارات وبيان مدى موافقتكم عن كل منها على المقياس المحاذي، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

التسلسل	العبارة	ملتزم جداً	ملتزم	ملتزم إلى حد ما	غير ملتزم	غير ملتزم جداً
	الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة					
1	الاعتراف بالديون المترتبة على البنك					
2	الاعتراف باستثمارات حقوق الملكية					
3	الاعتراف بالموجودات الملموسة مثل الأراضي والمباني					
4	الاعتراف بالموجودات غير الملموسة المحتفظ بها كاستثمارات					
5	الاعتراف بالأوراق المالية المخصصة للدين					
6	الاعتراف بالمطلوبات أو الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي					
7	يعترف البنك بالموجودات المالية في قائمة المركز المالي					
8	يقوم البنك بالاعتراف مباشرة بالمقابل المالي المدفوع أو المستلم					
9	التقيد بالتوزيعات على حاملي حقوق الملكية					
10	يعترف البنك بمبادلاته للألتزامات المالية مع المنشات الاخرى					
11	الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بالأداة المالية					
12	تبادل الأصول المالية مع المنشات الأخرى بالقيمة العادلة					
13	الاعتراف بالفائدة وأرباح الاسهم المتعلقة بالأداة المالية					
14	الاعتراف بالمطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة					
15	الاعتراف بالموجودات المالية المتوفرة للبيع					
16	الاحتفاظ في سجلات تدون فيها المعلومات عن القيمة العادلة					
	الإفصاح المالي للقيم العادلة					
17	الإفصاح عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة					
18	الإبلاغ عن المطلوبات المالية بمقدار التكلفة					

19	الإفصاح عن القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية					
20	الإفصاح عن الذمم المدينة					
21	الإفصاح عن الذمم الدائنة					
22	الإفصاح عن الاسهم الممتازة والقابلة للاسترداد إجباريا					
23	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم الجاهزة للبيع					
24	الإفصاح عن الاستثمارات بالأسهم المعدة للمتاجرة					
25	الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع					
26	الإفصاح عن السندات المعدة للمتاجرة					
27	الإفصاح عن الاستثمارات المحتفظ بها قبل موعد الاستحقاق					
28	الإفصاح عن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة					
29	الإفصاح عن الموجودات المالية المتوفرة للبيع					
30	***استخدام الخبراء في تحديد قياسات وإفصاحات القيمة العادلة***					
31	***دراسة اثر الإحداث اللاحقة على قياس القيمة العادلة وافصاحاتها في البيانات المالية***					
32	***فحص البيانات التي تستخدم لعمل قياسات وإفصاحات القيمة العادلة***					
33	***الإفصاح عن الالتزامات المالية بغرض المتاجرة***					
قياس الاستثمارات للقيم العادلة						
34	يتم قياس الأصول بمقدار القيمة العادلة					
35	يتم قياس الالتزامات بمقدار القيمة العادلة					
36	إظهار جميع أنواع الحسابات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة					
37	التقيد بمحاسبة الأصول التي تتطلب قياسات القيمة العادلة					
38	التقيد بمحاسبة الالتزامات التي تتطلب قياسات القيمة العادلة					
39	قياس الموجودات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها					
40	قياس المطلوبات بمقدار القيم الأصلية المسجلة بها					
41	***تقديم الوثائق التي تدعم افتراضات الإدارة لتحديد قياسات استثمارات القيمة العادلة***					

42	***تعزيز قدرة الإدارة على تنفيذ مسار محدد من الاستثمار إذا ارتبطت القدرة بالاستخدام أو الإعفاء من استخدام قياس القيمة العادلة***					
43	***التقيد بطريقة لتقييم الأصل أو الالتزام في قياس الاستثمارات***					
44	***التقيد بوضع تقديرات مستقلة للقيمة العادلة لتوثيق مدى مناسبة قياسها للاستثمارات***					
45	***يتم تحديد قياس القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام نموذج مناسب***					
46	***التقيد بقياس الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق***					
47	***قياس الأصول المالية التي ليس لها سعر مدرج في سوق نشط***					
عرض الاستثمارات للقيم العادلة						
48	***يتم عرض صافي ربح وخسارة الاستثمار للفترة التي حصلت بها***					
49	يتم عرض المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة					
50	يتم إظهار كافة الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي					
51	يتم معادلة المبلغ المالي أو الالتزام المترتب على البنك					
52	***دراسة استخدام أسعار السوق المعروضة***					
53	***الالتزام بسعر الأصل المعروض في سوق نشط***					
54	***استخدام أدلة تدقيق مناسبة وكافية لدعم تحديد طرق تقييم القيمة العادلة***					
55	***دراسة تنفيذ مسار محدد من الاستثمار في ظل الظروف الاقتصادية***					
56	***تقييم البيانات وتدقيق المعلومات وإعادة الاحتساب الاستثماري حول عرض الاستثمارات بالقيمة العادلة***					
57	***الالتزام بمتطلبات المحاسبة والإفصاح المتعلقة بالتغيرات في طريقة التقييم المستخدمة لتحديد عرض استثمارات القيمة العادلة***					
58	التقيد بعرض الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة					
59	التقيد بعرض الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وغير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة					
60	***التقيد بعرض الاستثمارات بغرض الاحتفاظ بها حتى ميعاد الاستحقاق***					

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

الملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور يسري أمين	جامعة عمان العربية
2	الدكتور ظاهر القشي	جامعة الشرق الأوسط MEU
3	الدكتور مضر عبداللطيف	جامعة الشرق الأوسط MEU
4	الدكتور احمد أبو السكر	جامعة عمان العربية
5	الدكتور محمد الكساسبة	جامعة عمان العربية
6	الدكتور نمر السليحات	جامعة عمان العربية
7	الدكتور خالد أبو الغنم	جامعة عمان العربية
8	الدكتور قاسم العواقلة	جامعة آل البيت
9	الدكتور عثمان النبالي	جامعة جرش
10	الدكتور عبد السلام أفندي	جامعة العلوم الإسلامية